المرصد
عين على الأحداث
نشرة أسبوعية خاصة من بوابة إفريقيا الإخبارية | 29 صفحة | الخميس 11 يناير 2018 | العدد: 10

إنتفاضة تونس تراوح مكانها

بين 14 جانفي و15 جانفي 2011 تغيرت أمور كثيرة في تونس. ما كان بالأمس القريب مُجمعاً في يد زين العابدين بن علي أصبح مفرقاً بيد أصحاب المال والأعمال. وسائل الإعلام العامة والخاصة، الجمعيات والمنظمات، الأحزاب، أجهزة الدولة، كانت كلها رهناً لقرار الرئيس وأجهزته الأمنية والحزبية. فجأة فقد النظام السياسي أغلب نفوذه على الشأن العام. لكن الفراغ لم تملئه «قوىً ديمقراطية» إلا قليلاً. فقد تقاسم أصحاب المال تركة بن علي، المدنية والسياسية والحكومية.

لكن كيف حدث كل ذلك؟ كيف تحول المال من يد السلطة السياسية إلى موجه لها؟ بل إلى أكبر «مالكي الشأن العام»؟

الرهانات الصعبة للإقتصاد التونسي
ص 6

تونس.. 7 حكومات في 7 سنوات
ص 25
الشتاء.. قائد الثورات التونسية
ص 33

برحيل بن علي في 2011 سقط نظام «احتكار القلّة لكن على العكس فإن حلفائه في برجوازية الأطراف ازدادت نفوذاً، لأن نشاطها يتعارض طرداً مع قوة الدولة .

الاشراف: أحمد نظيف ـ الاخراج: عبد الحميد الدبار

سبع سنوات من الصراع الاجتماعي:

تونس.. ديمقراطية تحت سلطة رأسمالية المحاسيب

أحمد نظيف

ما حدث بين 17 ديسمبر 2010 و 14 جانفي 2011، إن كان ثورةً أو انتفاضةً أو انقلاباً، لم تكن نتائجه إسقاط النظام السياسي بل أحدث تغيراً مسبوقاً في مواقع مراكز القوة في البلاد، بكل ما يعنه ذلك من استتبعات ونتائج تبدو نسبياً إيجابية على واقع الحريات. فقد أصبح أصحاب المال أكثر نفوذاً في الحياة السياسية من قبل. بل تحولوا إلى الطرف الرئيسي في صناعة القرار، من خلال الأحزاب ودوائر الدولة، الاقتصادية والأمنية خاصةً وكذلك الأمر في القضاء وخلق جهات ضغط في المجتمع المدني والإعلام اعتماداً على قوة المال.

بين 14 جانفي و15 جانفي 2011 تغيرت أمور كثيرة في تونس. ما كان بالأمس القريب مُجمعاً في يد زين العابدين بن علي أصبح مفرقاً بيد أصحاب المال والأعمال. وسائل الإعلام العامة والخاصة، الجمعيات والمنظمات، الأحزاب، أجهزة الدولة، كانت كلها رهناً لقرار الرئيس وأجهزته الأمنية والحزبية. فجأة فقد النظام السياسي أغلب نفوذه على الشأن العام. لكن الفراغ لم تملئه «قوىً ديمقراطية» إلا قليلاً. فقد تقاسم أصحاب المال تركة بن علي، المدنية والسياسية والحكومية.

لكن كيف حدث كل ذلك؟ كيف تحول المال من يد السلطة السياسية إلى موجه لها؟ بل إلى أكبر «مالكي الشأن العام»؟

في أعقاب الاستقلال (1956)، كانت الدولة «رجل الأعمال الوحيد». توجه النظام إلى القطاع العام المعتمد على التخطيط كنموذج تنموي لبناء دولة جديدة. كانت رأسمالية الدولة نموذجاً مناسباً جداً لنظام الحزب الواحد القائم في البلاد. خلال هذه الفترة كانت الدولة هي صاحبة القوة السياسية والمالية في ان واحد.

لم يكن هناك أي تضارب بينهما، سواء ما ينشئ من صراعات صغيرة بين

> في أعقاب الاستقلال 1956 كانت الدولة «رجل الأعمال الوحيد». توجه النظام إلى القطاع العام المعتمد على التخطيط كنموذج تنموي لبناء دولة جديدة. كانت رأسمالية الدولة نموذجاً مناسباً جداً لنظام الحزب الواحد القائم في البلاد.

أجنحة النظام المختلفة. ولم يكن لأصحاب الأعمال الصغيرة في البلاد أي دور في توجيه القرار السياسي أو حتى التدخل فيه بأي شكل من الأشكال. ولم تنشئ حتى ذلك الوقت «طبقة رأسمالية». فـ «الاشتراكية الدستورية» قد ورثت نمط الإنتاج المخماسي كما يسميه الهادي التيمومي-للدولة الحسينية وأفرزت نظاماً هجيناً غريباً، كان انعكاساً واضحاً لعدم اكتراث بورقيبة في الاقتصاد أو عدم براعته فيه، عكس مجالات أخرى كان بارعاً فيها، كما يرى التيمومي نفسه. خلال الستينات كانت طبقة البرجوازية البيروقراطية، المتكونة من أصحاب السلطة، هي الطبقة المهيمنة اجتماعياً، وهي الطبقة التي قادت عملية التغيير الاجتماعي في البلاد، والتي مازالت اثار عملها بادية حتى اليوم ومحل فخر وطني، كما أنها الطبقة التي صاغت ملامح دولة الحزب الواحد والرأي الواحد والتي شكلت بأفكارها وسلوكها الدولة الأمنية بدايةً من 1962 وقد حافظت الدولة على هذا التقليد والهندسة الأمنية عقوداً بعد ذلك.

الهادي نويرة

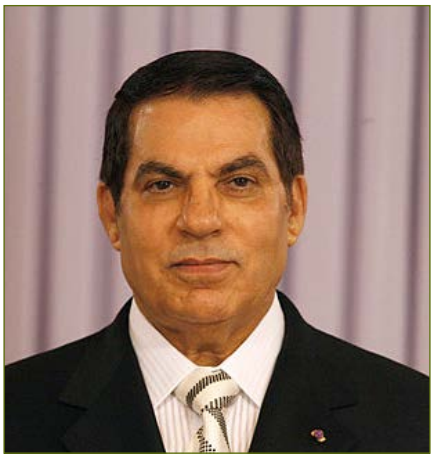

بن علي

مع بداية السبعينات وبعد فشل تجربة التعاضد توجهت الدولة إلى تحرير المبادرة الاقتصادية، التي عرفت بمرحلة الانفتاح على الرأسمالية العالمية، وقادها رئيس الوزراء، الهادي نويرة (1911-1993). هذا التوجه الجديد أحدث تغيرات اجتماعية وسياسية جذرية في البلاد. فقد أدى إلى بروز طبقة وسطى قوية ودخول الرأسمال الأجنبي بعد إقرار قانون أفريل 1972، والذي منح المستثمرين الأجانب امتيازات هائلة. كما أدى إلى بروز طبقة «أصحاب الأعمال» والذين تركز نشاطهم في القطاع الصناعي والتجارة والمقاولات والوكالات الأجنبية.

لكن التغير الأبرز الذي حصل، هو علاقة أصحاب المال بأصحاب السلطة السياسية. فقد كانت الدولة هي المصدر الأول للمشاريع والنشاطات التي يعمل فيها ومن خلالها الأغنياء الجدد، وكانت العطاءات والصفقات والدعم يمنح لهؤلاء وفقاً لاعتبارات قرابية وجهوية وسياسية، وبالتالي كان «صاحب المال» تابعاً لصاحب السلطة السياسية ويمكن أن يخسر نفوذه المالي وثروته بمجرد أي تغيرات في السلطة أو في جزء منها. ومع نهاية السبعينات بدأ يتشكل حزام من «أصحاب الأعمال» حول السلطة، وفي تحالف مصلحي وثيق معها، دون أن تتدخل في الشأن العام، الذي كانت تهمين عليه الدولة في ظل وجود استعصاءات بسيطة وجيوب مقاومة إصلاحية وثورية معارضة حزبياً ونقابياً وإعلامياً.

خلال هذه الفترة بدأ موظفو القطاع العام يشعرون بتدني مستواهم المادي قياساً لنظرائهم في القطاع الخاص في البنوك وفي وكالات الشركات الأجنبية. وهنا

مع بداية السبعينات وبعد فشل تجربة التعاضد توجهت الدولة إلى تحرير المبادرة الاقتصادية، التي عرفت بمرحلة الانفتاح على الرأسمالية العالمية، وقادها رئيس الوزراء، الهادي نويرة.

توقيع اتفاق اتحاد المغرب العربي في 1989

ظهرت الفوارق وظهرت الحاجة لردمها من خلال لعبة المصالح بين «البرجوازية الحكومية» و«الأغنياء الجدد » عبر العمولات (القهوة). ونشأت ما يسمى برأسمالية المحاسيب، وهي تحالف وثيق قائم على مصالح متبادلة بين نخب المال والأعمال والبيروقراطية الإدارية والنخب الحاكمة.

لاحقاً تواصل سير البلاد نحو التوسع في تطبيق نموذج الاقتصاد المفتوح. ومع رحيل بورقيبة عن السلطة وقدوم بن علي لم تتغير طبيعة العلاقة بين «صاحب المال» و«صاحب السلطة» كثيراً، على الرغم من الأزمة الاقتصادية التي عاشتها البلاد بداية من العام 1980 وتوجهها إلى صندوق النقد الدولي وأزمة النظام السياسي العميقة. فقط ضاعفت الدولة من منح مزيد من الامتيازات للقطاع الخاص وخاصة الأراضي الدولية في محاولة للخروج من الأزمة. ازداد نفوذ أصحاب المال، لكن علاقتهم بأصحاب القرار السياسي مازالت دون التأثير. لكن ما حدث في كواليس الإعداد لانقلاب 7 نوفمبر 1987، والدور الذي لعبه رجل أعمال ناشئ في ذلك الوقت، في إيصال بن علي إلى قصر قرطاج، كان نذيراً بأن أصحاب المال يزحفون إلى السلطة ولو من وراء ستار. لتتحول العاقة من تبعية إلى «ندية».

توسعت دائرة الخصصة شيئاً فشيئاً، وتضاعفت أعداد أصحاب الأعمال. فقد أصبحت قصص البعض ملهمةً للبعض الأخر في حرق الطبقات والسلالم والالتحاق بطبقة الصفوة. في التسعينات وخلال حكم الرئيس بن علي بدأت تتشكل طبقة جديدة من رجال وسيدات الأعمال من دوائر قرابة رئيس الدولة ولاحقاً من أقارب زوجته. ومع مرور الوقت بدأ يتشكل ما يسمى بـ « احتكار القلّة». لعبت فيه عائلة الرئيس وعائلة زوجته دوراً في توجيه النشاط الاقتصادي الصناعي والخدمي وأصبحت العائلتان باباً لكل من يريد أن يدخل عالم الأعمال يجب أن يجتازه.

الطبقة الجديدة كانت مرتبطةً كلياً بالنظام السياسي وصاحب القرار فيه. وتبين لاحقاً أنها مرتبطةً به وجودياً فقد انهارت بانهياره. فيما واصل أصحاب المال والأعمال من خارج دائرة القرابة دعمهم للنظام السياسي واستفادوا مقابل ذلك من الدعم الحكومي قروضاً وتسهيلات، ودائماً عبر «دائرة القرابة» ومن خلالها. لكن في المقابل بدأت تتشكل طبقة أخرى من أصحاب المال الغاضبين من نظام «احتكار القلّة» الذي فرضته «دائرة القرابة». بعضهم هرب إلى الخارج مواصلاً نشاطه الاقتصادي وانخرط في نشاط «شبه سياسي» داعماً لدوائر معارضة سياسية ومدنية، والبعض الأخر بقي في تونس مناوراً. لكن ما يجمع الرافضين والتابعيين، للسلطة السياسية، ارتباطهم العضوي بالرأسمال الأجنبي.

لكن بعد 1987 وتحسن العلاقات مع الجارتين ليبيا والجزائر، ولاحقاً توقيع اتفاق اتحاد المغرب العربي في 1989، شهد النشاط التبادلي على طرفي الحدود التونسية توسعاً كبيراً وأصبحت الدولة تغض الطرف على النشاط التجاري غير الرسمي، ونشأت طبقة جديدة من البرجوازية التي راكمت ثروة هائلة من التهريب والتجارة غير الرسمية لكنها كانت تركز على التبادل السلعي والنشطات الطفيلية. ومع بداية القرن أصبحت هذه الطبقة تحاول البحث عن نفوذ في السلطة أو علاقة قرب مع أطراف فاعلة داخل السلطة، وقد وجدت ضالتها في تحالفها مع «دائرة القرابة» مبني على مصالح اقتصادية. ويفسر مهدي عامل هذا النزوع بالقول: «إن وعي الطبقات البرجوازية غير المهيمنة في تطلعها لشرعنة الوصول إلى مراكز الهيمنة التي

> الطبقة الجديدة كانت مرتبطةً كلياً بالنظام السياسي وصاحب القرار فيه وتبين لاحقاً أنها مرتبطةً به وجودياً فقد انهارت بانهياره.

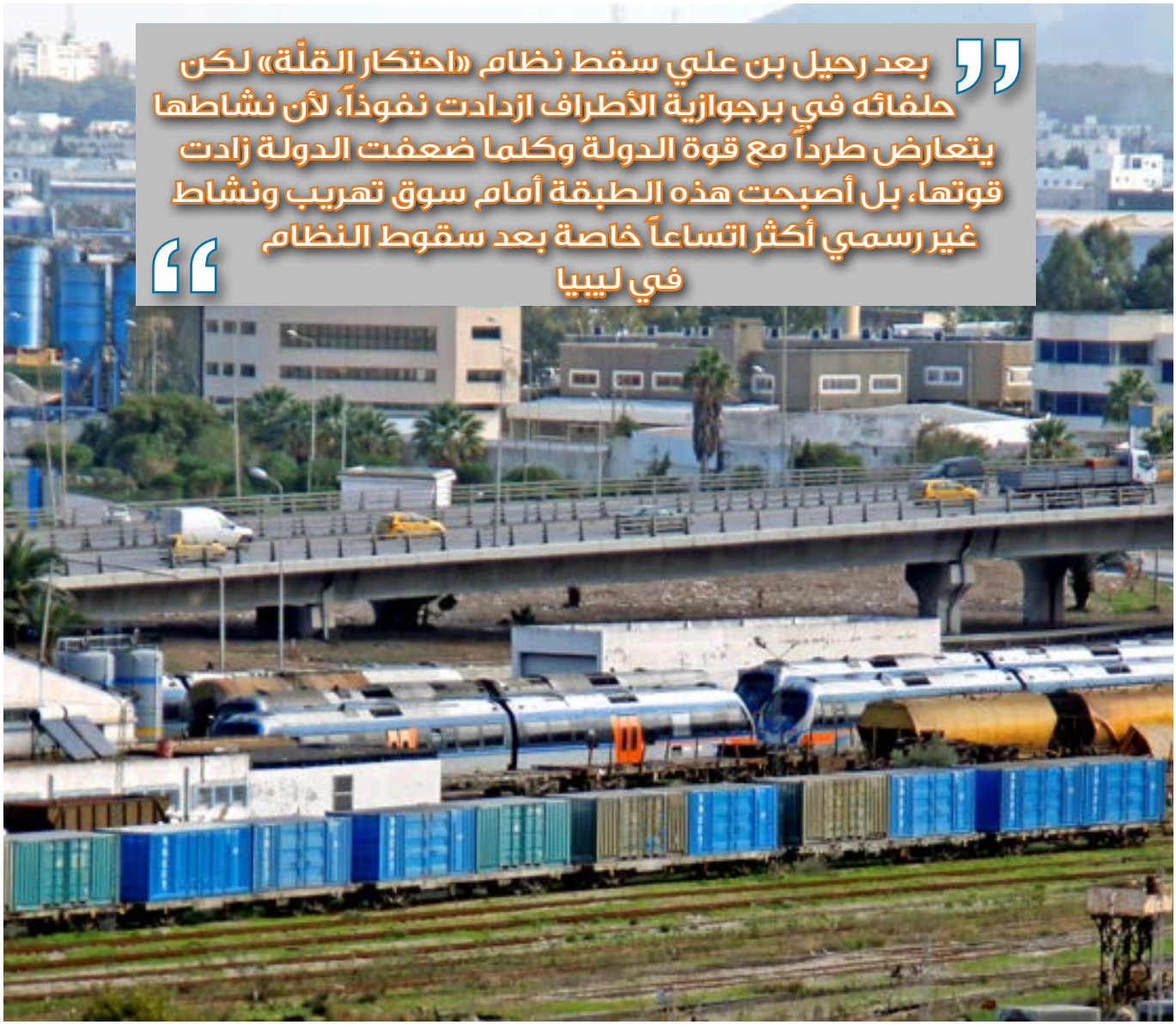

بعد رحيل بن علي سقط نظام «احتكار القلّة» لكن حلفائه في برجوازية الأطراف ازدادت نفوذاً، لأن نشاطها يتعارض طرداً مع قوة الدولة وكلما ضعفت الدولة زادت قوتها، بل أصبحت هذه الطبقة أمام سوق تهريب ونشاط غير رسمي أكثر اتساعاً خاصة بعد سقوط النظام في ليبيا

تشغلها أجزاء أخرى من البرجوازية، يزداد إلى مستوى يتم من خلاله تحديد موقعها من المجال السياسي والاقتصادي. هذا الجزء من البرجوازية غير المهيمن يريد انهاء جزء من الهيمنة دون أن يزيل كامل الهيمنة البرجوازية.آآ

برحيل بن علي في جانفي 2011، سقط نظام «احتكار القلّة» لكن على العكس فإن حلفائه في برجوازية الأطراف ازدادت نفوذاً، لأن نشاطها يتعارض طرداً مع قوة الدولة وكلما ضعفت الدولة زادت قوتها، بل أصبحت هذه الطبقة أمام سوق تهريب ونشاط غير رسمي أكثر اتساعاً خاصة بعد سقوط الدولة في ليبيا. فقد النظام سلطته على الأحزاب والصحافة والإعلام والمجتمع المدني وحتى على أجزاء من أجهزة الدولة. مراكز القوة في البلاد اختلت بشكل كبير لفائدة أصحاب المال على حساب أصحاب السلطة السياسية، وفقاً لأحكام لعبة ديمقراطية !! لم تكن طبقة أصحاب الأعمال كلاً واحداً ذا أهداف واحدة. فريق منها كان يبحث عن حماية من حملات الثأر الثورية وفريق أخر كان يريد كأن يثأر من «القة الاحتكارية» التي كانت بالأمس في دائرة القرابة تسير كل شئ وفريق أخر كان يريد موطئ قدم في السلطة السياسية للحفاظ على الثروة وتنميتها. ورثت هذه الطبقة غير المتجانسة نفوذ النظام ودعمت أحزاباً وشكلت منظمات وجمعيات ووسائل إعلام وصحافة واستغلت حاجة النشطاء في الشأن العام للمال كي تثبت وجودها وسلطتها في الدولة والمجتمع والأخطر أنها امتلكت موطئ قدم في الدولة في الدوائر الحساسة والعادية على حد السواء.

مراكز القوة في البلاد اختلت بشكل كبير لفائدة أصحاب المال على حساب أصحاب السلطة السياسية، وفقاً لأحكام لعبة ديمقراطية.

بين 2011 و2018.. الرهانات الصعبة للاقتصاد التونسي

شريف زيتوني

لم تسعف الأيام القليلة المتبقية عن الذكرى السابعة للثورة التونسيين بأن يحتفلوا بها كعادة السنوات الست الماضية. هذا المرة يبدو أن الذكرى ستكون مختلفة. الوضع الاقتصادي في البلاد ليس في أحسن حاله، والوضع الاجتماعي محتقن إلى درجة تذكير الناس بلحظات 17 ديسمبر من العام 2010. كأن التاريخ يعيده نفسه لكن هذه المرة لا أحد يعرف الشكل الذي سيكون به. المهم في كل هذا أن اقتصاد البلاد ليس في حال جيّد رغم ما تقدّمه الحكومات المتعاقبة من تطمينات.

لا حديث في تونس اليوم إلا عن الزيادات وعن قانون المالية. منذ فاتحة يناير وككل فاتحة يناير من كل عام تعيش تونس نوعا من القلق الاجتماعي على قرارات السلطة. كثير من الناس لا يعرفون ما معنى قانون المالية ولا عن المداولات حوله ولا ارتهان البلاد لبنوك العالم. بالنسبة إليهم يعرفون فقط أن الدولة رفعت في أسعار بعض المواد لتحقق توازنا ماليا اضطرب بعد سنوات الثورة. لكن يناير هذه السنة يبدو أكثر حدة من سابقيه. الاحتجاجات والإيقافات أصبحت يومية، بل أصبحت ليلا ونهارا مثلما هو الحال في ولاية القصرين بالوسط الغربي للبلاد وهو نفس المكان الذي بدأ فيه السقوط الفعلي لنظام بن علي.

كل المؤشرات المذكورة تعطي انطباعا بأن الوضعية الاقتصادية في تونس بعد سبع سنوات من الثورة مازالت صعبة، بل تعمقت أكثر بالأرقام

> رفعت الدولة في أسعار بعض المواد لتحقق توازنا ماليا اضطرب بعد سنوات الثورة.

التي تصدر عن مؤسسات الدولة. فالمديونية لصندوق النقد الدولي تعمّقت والصندوق أصبح يضغط لتنفيذ بعض الشروط القاسية التي وجدت البلاد نفسها في صراع مع المعارضة لأجل تنفيذها، منها إيقاف انتدابات التشغيل لمدد متفق عليها، وتشجيعها على ما سماه إصلاحات اقتصادية ضرورية من بينها الدفع نحو خصخصة بعض القطاعات. والتشغيل بالذات هو عمق الأزمة بين المجتمع المدني والمعارضة من جهة وبين الحكومة من جهة أخرى، فالسنوات التي أعقبت الثورة إلى حدود العام 2014، ارتفعت نسبة الانتدابات في وظائف الدولة بشكل قياسي دون مراعاة للموازنة العامة وإمكانياتها في استيعاب الآلاف من العاطلين عن العمل الذين بقوا يحتجون في مختلف مناطق البلاد مما سبب ضغطا دائما على السلطة مازالت تتعامل معه إلى اليوم.

وعلى الرغم من أن نسب النمو في البلاد في النصف الأول لسنة 2017 كانت في حدود 2 بالمئة ورجح مراقبون أنها قد تكون 3 بالمئة على كامل السنة بعد التحسن الذي عرفته بعض القطاعات خاصة الفلاحة والسياحة حيث تجاوزت كميات الزيت المصدر 150 ألف طن وهو رقم مرتفع مقارنة بما سبقه من سنوات، كما عرفت السياحة عودة سياحية وحققت رقما لم تحققه حتى في أيام بن علي حيث أعلنت وزارة السياحة مع نهاية شهر ديسمبر الماضي أن عدد السياح تجاوز 7 ملايين سائح أي بزيادة نسبتها تقارب 30 بالمئة عن سنة 2016، وبنسبة عائدات مليار دولار وهو مبلغ يعطي متنفسا للحكومة التي تواجه التزامات داخلية وخارجية كبيرة، لكن هذه الأرقام عرفت تشكيكا من بعض الخبراء الاقتصاديين التونسيين، حيث صرّح الخبير الاقتصادي عزالدين سعيدان لوسائل إعلام تونسية أن الأرقام التي قدّمتها الحكومة التونسية مغلوطة والصورة التي تعلن فيها مبالغة، بل على العكس اعتبر الخبير الاقتصادي في شهر سبتمبر الماضي أن المؤشرات مازالت سلبية والدينار قد يعرف هبوطا أمام اليورو أيضا في 2018. كما أن تصنيف البلاد ضمن الجنان الضريبية في ديسمبر من العام الماضي من قبل وزراء مالية الاتحاد

عزالدين سعيد

> صرح الخبير الاقتصادي عزالدين سعيدان لوسائل إعلام تونسية أن الأرقام التي قدّمتها الحكومة التونسية مغلوطة والصورة التي تعلن فيها مبالغة.

الأوروبي قد يعمّق أزمتها الاقتصادية باعتبارها تكون من المناطق الحمراء بالنسبة إلى الاستثمار وهو ما جعل وزارة الشؤون الخارجية والبرلمان بمعالجة المسألة تجنبا لأي عقوبات قد تطال البلاد، وقد ذكر المحلل الاقتصادي معز الجودي في تعليقه على الخبر أنه أمر خطير يهدد الاقتصاد ويمنع المساعدات الخارجية التي تعول عليها تونس في تغطية بعض احتياجاتها.

في جانب آخر ارتفعت نسبة الدين العمومي حسبما نشرت وزارة المالية التونسية إلى 69.7 بالمئة من الناتج المحلي الخاص بزيادة 8 بالمئة عن العام 2016، وهو أعلى مستوى تسجله الدولة عبر ارتفاع تدريجي خلال السنوات السبع الأخيرة التي تقلصت معها نسبة الاستثمارات الخارجية وكانت تغطي نسبة هامة من هذا الدين.

العام 2018 سيكون صعبا على الاقتصاد التونسي بالتأكيد، الدولة أمام استحقاقات محلية وخارجية كبيرة، وتسعى إلى الالتزام بها. زيادة عن أن السلطة قد تجد نفسها خاضعة لبعض الضغوطات بسبب الاحتجاجات المرتفعة مع بداية العام الجديد، وهي ملزمة في كل الحالات بأن تتخذ خطوات لتهدئة الشارع الذي أصبح جزء منه يتحدّث عن سيناريو جديد يشبه سيناريو 14 جانفي 2011، لكنه هذه المرة لن يكون بالتأكيد بنفس النتائج لاختلاف الظروف بين المرحلتين.

سبع سنوات بعد الثورة التونسية التي عقد المجتمع التونسي الآمال عليها لتكون تغيرا جذريا في السياسات الاقتصادية القديمة التي كانت حكرا على جزء صغير مقرّب ومنتفع من النظام، إلى اقتصاد اجتماعي يضمن تشغيلية مقبولة ونموا مريحا، لكن الأزمة تعمقت مع تراجع أغلب المؤشرات وزيادة ارتهان البلاد للمؤسسات المالية الدولية وارتفاع نسب البطالة، مما يفرض على الدولة القيام بإصلاحات عاجلة تجنب البلاد المزيد من المديونية بشرط أن تكون إصلاحات لها فائدة ملموسة في المعيش اليومي للناس عكس ما تذهب إليه كل سنة في زيادة الأسعار مما يجعلها أمام انتقادات الشارع.

"سبع سنوات بعد الثورة عقد المجتمع التونسي الآمال عليها لتكون تغيرا جذريا في السياسات الاقتصادية القديمة التي كانت حكرا على جزء صغير مقرّب ومنتفع من النظام، إلى اقتصاد اجتماعي يضمن تشغيلية مقبولة ونموا مريحا."

الوضع الحقوقي في تونس بعد سبع سنوات

رمزي الزايري

لعقود ارتبطت جرائم التعذيب وانتهاكات حقوق الإنسان في تونس، بطبيعة النظام القائم على القمع والاستبداد، ومع سقوط نظام بن علي الاستبدادي، اعتقد التونسيون أن الحكومات القادمة ستعمل على إرساء مناخ ديمقراطي يحترم الحقوق والحريات ويحفظ الكرامة البشرية، ولكن يبدو أن مؤسسات الدولة المورّطة في انتهاكات حقوق الإنسان كمراكز الإيقاف والسجون فشلت في تغيير ممارسات استقرت لعقود.

فبعد ما يزيد عن سبع سنوات عما يعرف بثورة الحرية والكرامة، يعود ملف حقوق الإنسان في تونس إلى المربع الأول، حيث ما يزال ضمان الحريات في هذا البلد يثير جدلا كبيرا خاصة فيما يتعلق بمحاربة الإرهاب، فالبعض يشرّع لاستعمال جميع الطرق، فيما يتحفظ آخرون على بعض الممارسات في حق المتهمين خاصة مع تواتر التشكيات من التعذيب من قبل المتهمين في مثل هذه القضايا مما جعل الحسم في هذه المسألة صعبا، ويأتي ذلك بالتوازي مع تواتر الانتهاكات لحقوق الإنسان والتضييق على الحريات خاصة في ما يتعلق بالحراك الاجتماعي.

ورغم تبني المشرع التونسي قانون إنشاء «المجلس الأعلى للقضاء»، والمحكمة الدستورية التي ستكون لها سلطة إسقاط القوانين غير المتسقة مع الدستور، بما في ذلك الباب المتعلق بالحقوق والحريات، لكن تواصل حصول انتهاكات حقوقية خطيرة، مثل التعذيب والإقامة الجبرية التعسفية وتقييد السفر بموجب حالة الطوارئ

التي أعلنت في نوفمبر/ تشرين الثاني 2015.

التعذيب مازال متواصلاً

كان التعذيب زمن نظام بن علي يمارس على السجناء السياسيين كما أنه كان سياسة ممنهجة لاقتلاع الاعترافات، وهذه السياسة كانت مرتبطة بالإيقافات السياسية في فترات التسعينات، لكنها امتدت إلى السياسيين ككل الذين عانوا منها. كما مس التعذيب حتى الموقوفين في قضايا الحق العام مما خلف حالات وفاة في مراكز الإيقاف. أما اليوم فلم تعد هناك سياسة ممنهجة ولكن ممارسة التعذيب مازالت متواصلة والسلط المعنية من وزارة الداخلية والعدل تبرر بأنه تجاوزات فردية ولكن مجمل القضايا المرفوعة ضد مرتكبيه يتم تأخيرها إلى أجل طويل المدى وهناك قضايا تحفظ وتتم إحالة عدد قليل منها أمام أنظار القضاء مما يؤدي إلى تواصل ممارسات التعذيب والعنف أمام تساهل السلط مع مرتكبيها نتيجة الشعور بالإفلات من العقاب الذي يولد سهولة في ممارسته حتى في القضايا البسيطة.

وقد عبّرت لجنة مناهضة التعذيب للأمم المتحدة على إثر مناقشة التقرير الدوري الثالث لتونس في أبريل من العام 2017، عن انشغالها بشأن تواصل ممارسة التعذيب بمراكز الأمن ضد المشتبه بارتكابهم لأعمال إرهابية وامتناع النيابة العمومية وقضاة التحقيق عن الإذن بإجراء الاختبارات الطبية لإثبات جريمة التعذيب خاصّة وأن هذه التقارير الطبية تؤكد أن المعاينات الطبية للمحتجزين تكون في الغالب ناقصة وغير مفصلة ولا تسلم للمحتجزين أو لمحاميهم إلا بإذن من قاضي التحقيق وهو ما يمنع ضحايا التعذيب أو سوء المعاملة من تأييد شكاواهم بالوثائق اللازمة.. كما عبّرت اللجنة عن انشغالها بحالات الاحتفاظ السرّي والتي عادة ما ترافقها ممارسات تعذيب.

ومنذ إعلان حالة الطوارئ في نوفمبر/تشرين الثاني 2015، تم وضع 139 تونسيا قيد الإقامة الجبرية غير المحددة، دون توجيه تهم إليهم، بموجب قرارات صادرة عن الشرطة بشكل شفوي، ودون وثائق، ما يحرم الأشخاص المتأثرين من إمكانية الطعن في القرارات في المحاكم. تسببت هذه الإجراءات في صعوبات اقتصادية، ووصمت الأشخاص المستهدفين، ومنعتهم من الدراسة والعمل. من جهتها تلاحظ أمنة قلالي مديرة مكتب هيومن رايتس واتش بتونس، تسجيل حالات تعذيب في مراكز الإيقاف، مبينة أنه على الرغم من أن التعذيب لم يعد سياسة دولة ممنهجة، إلا أن بعض السلوكات في المراكز تنم على أن ثقافة التعذيب مازالت موجودة، وفق تعبيرها.

هذا وتشير الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان، في تقريرها السنوي للعام 2017، إلى تواصل تدهور واقع الحريات الفردية والعامة، من ذلك تواصل ظواهر التعذيب والإفلات من العقاب (رغم عدم إمكانية سقوط جناية التعذيب بمرور الزمن) والحد من حرية التعبير الذي بلغ في حالات كثيرة حد سجن المخالفين في الرأي، وتواصل العمل بقوانين مرّ على إرسائها أكثر من قرن من الزمن، تنتهك الحريات وتتعارض مع الدستور،

> كان التعذيب زمن نظام بن علي يمارس على السجناء السياسيين كما أنه كان سياسة ممنهجة لاقتلاع الاعترافات، وهذه السياسة كانت مرتبطة بالإيقافات السياسية في فترات التسعينات، لكنها امتدت إلى السياسيين ككل الذين عانوا منها.

أعلى القوانين، ومع المعاهدات الدولية ذات الصلة بحقوق الإنسان، التي تكتسي صفة العلوية على القوانين الداخلية.

ورغم مصادقة المجلس الوطني التأسيسي في أكتوبر/تشرين الأول 2013 على تشريع لإنشاء «الهيئة العليا للوقاية من التعذيب»-لها سلطة إجراء تفتيشات غير معلنة لأماكن الاحتجاز-، لكن لوحظ استمرار التعذيب أثناء الاحتجاز، مع وجود تقارير متسقة حول عدم بذل العناية الواجبة من قبل القضاة في مراقبة الشرطة العدلية أثناء التحقيق في التعذيب وسوء المعاملة.

محاكمة النشطاء

تبدأ تونس مع بداية العام 2018، محاكمة نشطاء شاركوا في تحركات احتجاجية مطالبة بالتشغيل بتهم عديدة، وهو ما أثار قلقا واسعا واتهامات للسلطة بمحاولة «تجريم الحراك الاجتماعي»، الأمر الذي تنفيه أحزاب حاكمة، غير أن عشرات المحتجين يواجهون تهما قضائية، تتعلق بالاعتداء على الممتلكات العامة، وذلك في أعقاب تحركاتهم الاحتجاجية المطالبة بالتنمية والتشغيل. ويكشف عضو التنسيقية الوطنية للحركات الاجتماعية عبد الحليم حمدي، عن وجود نحو70 محتجا من مناطق مختلفة في البلاد، يستعدون للمثول أمام المحاكم بتهم مختلفة، بعد مشاركتهم في اعتصامات ترفع مطالب اجتماعية واقتصادية، ويشير الناشط الحقوقي، إلى أن هذه المحاكمات تأتي في إطار محاولة من السلطة لـ«كتم كل نفس مطالب بالحقوق، التي يكفلها الدستور الجديد للبلاد كالحق في التنمية والشغل والبيئة النظيفة والماء وغيرها». وتُتهم السلطات التونسية، بـ«تلفيق تهم ضد 400 محتج، العام الماضي، ومحاكمتهم في قضايا تتعلق بهضم جانب موظف، والاعتداء على الممتلكات الخاصة والعامة، والعصيان وتعطيل سير العمل، فضلا عن وجود العشرات منهم في حالة إيقاف أو مساجين».

وتفرض تونس منذ أكثر من عامين حالة الطوارئ التي تمنع التجمهر والتجمع وتعطي صلاحيات واسعة لأجهزة الأمن، فيما تنفي قيادات من حركة نداء تونس الحاكمة، قدرة السلطة على تلفيق تهم ضد نشطاء الحراك الاجتماعي، في ظل استقلالية القضاء الذي لا يأتمر بأوامر السلطة التنفيذية خصوصا وأن البلاد تعيش منسوب عال للحريات، مقرا في المقابل بصعوبة توفير فرص عمل كبيرة نتيجة تدهور الوضع الاقتصادي وتضخم كتلة الأجور التي أضرت بالموازنة العامة للدولة، معربا عن تفهمه للتحركات المطلبية.

المخاطر

تحذّر منظمات حقوقية ونشطاء، من المخاطر التي تهدد مسار الانتقال الديمقراطي، إذ أن الدعوات لتنقيح الدستور في اتجاه إرساء حكم رئاسوي يمثل تراجعا خطيرا ويهدد بعودة الحكم الفردي الاستبدادي، وذلك بالإشارة إلى "تدهور واقع الحريات وتواصل ظواهر التعذيب والإفلات من العقاب والحد من حرية التعبير، الذي بلغ في حالات كثيرة حد سجن المخالفين في الرأي، وإلى تواصل العمل بقوانين مر على إرسائها أكثر من قرن من الزمن، وهي تنتهك الحريات وتتعارض مع الدستور ومع المعاهدات الدولية ذات الصلة بحقوق الإنسان». ويرى مراقبون أن هناك بطءا كبيرا في ما يتعلق بتركيز المؤسسات الديمقراطية، المنصوص عليها بالدستور ومن بينها المحكمة الدستورية والهيئات

> تفرض تونس منذ أكثر من عامين حالة الطوارئ التي تمنع التجمهر والتجمع وتعطي صلاحيات واسعة لأجهزة الأمن، فيما تنفي قيادات من حركة نداء تونس الحاكمة، قدرة السلطة على تلفيق تهم ضد نشطاء الحراك الاجتماعي.

التعديلية والهيئات التي تكرس الديمقراطية المحلية والحكم الرشيد، فضلا عن تأجيل انتخاب المجالس الجهوية والبلدية، التي أعطاها الدستور سلطات لامركزية حقيقية، وذلك لأسباب مختلفة منها عدم صدور قانونها الأساسي إلى حد اليوم وتواصل التجاذبات بين الأطراف السياسية الفاعلة.

وقد أدى عجز الدولة المتواصل عن ضمان الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، إلى تفاقم واقع اللاتوازن بين الجهات واحتداد التفاوت بين فئات المجتمع، بالتوازي مع الدعوات إلى ضرورة إرساء منوال تنموي يضمن التمييز الإيجابي المنصوص عليه في الدستور وإلى تجريم الاعتداءات التي تطال التحركات الاجتماعية السلمية. وقد حذّرت الرابطة التونسية لحقوق الإنسان، من مخاطر وتدهور الوضع الاقتصادي والسياسي والاجتماعي، الذي أصبح عائقا لإنجاح مسار الانتقال الديمقراطي، داعية بمناسبة إحياء اليوم العالمي لحقوق الإنسان ومرور أربعين سنة على تأسيسها، مختلف السلطات المنبثقة عن دستور 2014 إلى سن قوانين ديمقراطية تقدمية تحترم فيها حقوق المواطن التونسي في شموليتها وعالميتها.

إفلات من العقاب

رغم أن قوات الأمن كانت تمارس التعذيب على نطاق واسع في فترة الرئيس السابق بن علي، إلا أن السلطات لم تنجح –بعد 7 سنوات من إسقاطه – في التحقيق في أغلب حالات التعذيب أو محاسبة المسؤولين عنها. كما لم تحاسب السلطات أيّا كان عن عقوبات السجن ذات الدوافع السياسية التي طالت آلاف الأشخاص بعد محاكمات جائرة.

في 24 ديسمبر/كانون الأول 2013، تبنى «المجلس الوطني التأسيسي» «القانون الخاص بإرساء العدالة الانتقالية وتنظيمها»، تضمّن القانون مقاربة شاملة للتصدي للانتهاكات الحقوقية السابقة، فنص على المحاسبة الجنائية من خلال إنشاء غرف متخصصة داخل نظام المحاكم المدنية، للفصل في القضايا الناتجة عن الانتهاكات الحقوقية التي حصلت بين يوليو/تموز 1955 وديسمبر/كانون الأول 2013.

نص القانون أيضا على تشكيل «هيئة الحقيقة والكرامة» المكلفة بالكشف عن حقيقة الانتهاكات المرتكبة في الفترة منذ يوليو/تموز 1955، قبيل الاستقلال عن فرنسا، وحتى 2013، تاريخ تبني القانون. انتخب المجلس الوطني التأسيسي 15 من أعضاء الهيئة في 15 مايو/أيار 2014. قالت الهيئة إنها استلمت 62065 تظلّما من أشخاص حول مزاعم

> يرى مراقبون أن هناك بطءا كبيرا في ما يتعلق بتركيز المؤسسات الديمقراطية، المنصوص عليها بالدستور ومن بينها المحكمة الدستورية والهيئات التعديلية والهيئات التي تكرس الديمقراطية المحلية والحكم الرشيد.

تتعلق بانتهاكات حقوقية، وإنها بدأت في دراسة الملفات.

وفي 17 و18 نوفمبر/تشرين الثاني 2016، عقدت الهيئة أولى جلساتها العلنية للاستماع لشهادات الضحايا حول انتهاكات الماضي. تم بث الجلسات مباشرة على محطات التلفزيون والإذاعة الوطنية.

استغلت عائلة بن علي وأصدقاؤه المال العام وأراضي الدولة لمصلحتهم الخاصة، واستعملوا مؤسسات الدولة، مثل البنوك العامة وجهاز القضاء والشرطة، لتحقيق مصالح شخصية ومعاقبة كل من عارض مشاريعهم، بحسب تقرير «لجنة تقصي الحقائق حول الفساد والرشوة» الصادر في 2012.

في يونيو/حزيران 2016، بدأ البرلمان في مناقشة قانون «المصالحة الاقتصادية والمالية» الذي وافقت عليه الحكومة في 2015 بمساندة قوية من الرئيس قايد السبسي. إن اعتُمد هذا القانون، فسيُلغي المحاكمات الحالية والمستقبلية للموظفين العموميين ورجال الأعمال المتهمين بالفساد المالي وسوء التصرف بالمال العام، شرط أن يتفاوضوا حول اتفاق «مصالحة» مع لجنة حكومية قصد إرجاع الأموال التي تم جنيها بطريقة غير مشروعة إلى خزينة الدولة. وقد راهنت بعض المنظمات الحقوقية المناهضة للتعذيب أن تكون سنة 2017 سنة التصدي لعقلية الإفلات من العقاب، فمع تواصل الإفلات من العقاب فإن ممارسته متواصلة. وقد عاشت تونس طيلة السنوات الأخيرة وحتى خلال سنوات ما بعد «الثورة»، وقائع تعذيب لا تشرّف الأمن التونسي والمؤسسة الأمنية، منها انتهاك الحرمة الجسدية لبعض الموقوفين في قضايا الإرهاب بل هي فظيعة حسب شهادات محامين وأطباء وقضاة وبالتالي لا مجال لتواصل عقلية الإفلات من العقاب.

قوانين لحماية حقوق الإنسان في تونس ما بعد نظام بن علي:

عمل المشرّع التونسي منذ 2011 على تعزيز القوانين الكافلة للحقوق والحريات العامة (بعضها تحقق فعليا وبعضها لم ير النور).

حقوق مدنية تحمي من التعذيب وسوء المعاملة

تبنى البرلمان في 2 فبراير/شباط 2016 تعديلات لمجلة الإجراءات الجزائية (منح المشتبه بهم الحق في الاتصال بمحام منذ لحظة الاعتقال).

تقليص فترة الإيقاف الاحتياطي القصوى إلى 48 ساعة، قابلة للتجديد مرة واحدة، في جميع الجرائم باستثناء الجرائم الإرهابية التي يُمكن أن يدوم فيها الإيقاف الاحتياطي 15 يوما. تم تبني قانون في 2 فبراير/شباط صار يسمح لقاضي التحقيق والنيابة العامة بتأخير الاتصال بمحام 48 ساعة إضافية، ومنح للشرطة سلطة احتجاز المشتبه فيهم بالإرهاب لمدة تصل إلى 15 يوما. صادق المجلس الوطني التأسيسي في أكتوبر/تشرين الأول 2013 على تشريع لإنشاء «الهيئة العليا للوقاية من التعذيب». وفي 30 مارس/آذار 2016، انتخب البرلمان أعضاء الهيئة الـ 16. هذه الهيئة لها سلطة إجراء تفتيشات غير معلنة لأماكن الاحتجاز.

هيئات دستورية

في 16 نوفمبر/تشرين الثاني 2015، اعتمد البرلمان قانونا يُنشئ المجلس الأعلى للقضاء، ومن مهامه تعيين القضاة والإشراف على مسائل التأديب والترقيات المهنية. (منع القانون رئيس الجمهورية ووزير العدل وجميع مسؤولي السلطة التنفيذية عن عضوية

> استغلت عائلة بن علي وأصدقاؤه المال العام وأراضي الدولة لمصلحتهم الخاصة، واستعملوا مؤسسات الدولة، مثل البنوك العامة وجهاز القضاء والشرطة، لتحقيق مصالح شخصية ومعاقبة كل من عارض مشاريعهم.

المجلس).3 ديسمبر/كانون الأول 2015، تبنى البرلمان «القانون الأساسي رقم 50 المتعلق بالمحكمة الدستورية»، من صلاحياتها إسقاط القوانين غير المتسقة مع أحكام الدستور المتعلقة بحقوق الإنسان. ولكن حتى كتابة هذا الملخص، لم تُنشئ السلطات المحكمة بعد، ولم تعيّن أعضاءها.

في 2011، طوّرت السلطات الانتقالية «المجلة الجزائية» (قانون العقوبات) والقانون المتعلق بوسائل الإعلام فألغت أغلب العقوبات الجنائية التي كان هذان القانون يفرضانها على جرائم التعبير، ولكن المجلة الجزائية و«مجلة المرافعات والعقوبات العسكرية» و«مجلة الاتصالات» مازالت تحتوي على مواد تفرض عقوبات بالسجن على جرائم التعبير. في 24 ديسمبر/كانون الأول 2013، تبنى «المجلس الوطني التأسيسي» «القانون الخاص بإرساء العدالة الانتقالية وتنظيمها». نص على المحاسبة الجنائية من خلال إنشاء غرف متخصصة داخل نظام المحاكم المدنية، للفصل في القضايا الناتجة عن الانتهاكات الحقوقية التي حصلت بين يوليو/تموز 1955 وديسمبر/كانون الأول 2013.

في 15 مايو/أيار 2014 انتخاب أعضاء «هيئة الحقيقة والكرامة» المكلفة بالكشف عن حقيقة الانتهاكات المرتكبة في الفترة منذ يوليو/تموز 1955، قبيل الاستقلال عن فرنسا، وحتى 2013، تاريخ تبني القانون. (في 17 و18 نوفمبر/تشرين الثاني 2016، عقدت الهيئة أولى جلساتها العلنية للاستماع لشهادات الضحايا حول انتهاكات الماضي). في يونيو/حزيران 2016، بدأ البرلمان في مناقشة قانون «المصالحة الاقتصادية والمالية» الذي وافقت عليه الحكومة في 2015 بمساندة قوية من الرئيس قايد السبسي. إن اعتُمد هذا القانون، فسيُلغي المحاكمات الحالية والمستقبلية للموظفين العموميين ورجال الأعمال المتهمين بالفساد المالي وسوء التصرف بالمال العام، شرط أن يتفاوضوا حول اتفاق «مصالحة» مع لجنة حكومية قصد ارجاع الأموال التي تم جنيها بطريقة غير مشروعة إلى خزينة الدولة.

قوانين ضامنة لحقوق النساء

في يونيو/حزيران 2016، تبنى البرلمان تعديلا للقانون الانتخابي صارت بموجبه الأحزاب مُلزمة باختيار نصف رؤساء قوائمها الانتخابية على الأقل من النساء في الانتخابات المحلية والجهوية مستقبلا. في 10 نوفمبر/تشرين الثاني 2015، اعتمد البرلمان قانونا جديدا يسمح للمرأة بالسفر مع أطفالها القاصرين دون موافقة الأب. تمنح «مجلة الأحوال الشخصية» للمرأة التونسية مجموعة واسعة من الحقوق، إلا أنها ما زالت تحتوي على مواد تمييزية، لا سيما في مسألة الميراث.

الأطراف الدولية الرئيسية:

في 22 و23 سبتمبر/أيلول، استعرضت «لجنة الأمم المتحدة الخاصة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية» أثناء دورتها الـ59 التقرير الدوري الثالث لتونس. تساءلت اللجنة في ملاحظاتها الختامية عن الخطوات التي اتخذتها تونس لتعزيز المساواة بين الجهات، وحصول اللاجئين على التعليم والعمل والخدمات الأساسية. في 14 سبتمبر/أيلول، تبنى البرلمان الأوروبي قرارا ضمّنه قلقه تجاه «الصعوبات الاقتصادية والمالية الحالية المتأتية من عدم استقرار المرحلة الانتقالية»، ودعا إلى ترفيع الدعم المالي لتونس. كما عبر البرلمان عن قلقه من الاكتظاظ وقلّة الأكل والظروف الصحية في السجون، ومسائل أخرى. في 28 أكتوبر/تشرين الأول، انتُخبت تونس في «مجلس حقوق الإنسان» لفترة تدوم 3 سنوات بداية من 2017.

> اعتمد البرلمان قانونا يُنشئ المجلس الأعلى للقضاء، ومن مهامه تعيين القضاة والإشراف على مسائل التأديب والترقيات المهنية.

ربيع الجماعات المسلحة:

الإرهاب في تونس من 2011 إلى 2017

عبد الباسط غبارة

منذ العام 2011، أصبحت أخبار الإرهاب أمرا شائعا في أوساط التونسيين، فبعد أشهر قليلة عن تداعي حكم زين العابدين بن علي للسقوط، استيقظ مارد الإرهاب في البلاد وأصبحت أخباره مادة يومية في الساحة الإعلامية مع تعدّد العمليات التي ضربت البلاد وتسارعت وتيرتها على مدى السنوات الماضية. وانطلقت أول عملية إرهابية يوم 18 ماي 2011، في منطقة الروحية وأسفرت عن سقوط أول شهيدين من الجيش الوطني المقدم الطاهر العياري والرقيب أول وليد الحاجي لتنطلق إثرها المواجهات المباشرة بين المؤسستين الأمنية والعسكرية والتنظيمات الإرهابية في تونس.

وشهد العام 2012، تحركات للعناصر الإرهابية، أسفرت في 2 فبراير 2012، عن مقتل ارهابيين والقبض على عنصر ثالث في عملية بئر علي بن خليفة بولاية صفاقس وحجز 34 كلاشنكوف ومتفجرات. وتمكنت قوات الأمن التونسية، في 6 ديسمبر 2012، من إيقاف أول خلية إرهابية في القصرين وحجز كمية ضخمة من المتفجرات. فيما شهد يوم 10 ديسمبر 2012، سقوط أول شهيد من الحرس الوطني أنيس الجلاصي، أعقبته بعدها بأيام مواجهات في دوار هيشر وحجز أسلحة.

النسق الجهنمي للعمليات الإرهابية، كان مع دخول سنة 2013، والتي أطلق عليها «السنة السوداء»، حيث شهدت أكبر عدد من العمليات الإرهابية التي أوقعت عشرات الضحايا من منتسبي مؤسستي الجيش والأمن معا، في مواقع متعدّدة في الجبال والطرقات ومراكز

> النسق الجهنمي للعمليات الإرهابية، كان مع دخول سنة 2013، والتي أطلق عليها «السنة السوداء»، حيث شهدت أكبر عدد من العمليات الإرهابية التي أوقعت عشرات الضحايا من منتسبي مؤسستي الجيش والأمن معا.

الأمن والثكنات في عملياتٍ مباغتةٍ، علاوة عن اغتيال السياسيين شكري بلعيد ومحمد البراهمي.

في شهر يناير 2013، ألقت الوحدات الأمنيّة القبض على مجموعة إرهابيّة متورطة في تخزين أسلحة بمدينة مدنين، جنوب البلاد، ولها ارتباط بمجموعات أخرى داخل جهات الجمهورية كما تمّ العثور شمالي المدينة في أحد الأحياء على طريق قابس على مخزن للأسلحة احتوى على عدد من رشاشات الكلاشنيكوف وقذائف «آر. بي. جي» وقنابل يدوية.

في 6 فبراير 2013، أقدم مسلحان يمتطيان دراجة نارية على اغتيال الوجه الحقوقي والناشط السياسي عن حزب الوطنيين الديمقراطيين، شكري بلعيد أمام منزله وقد تبيّن في ما بعد وفقا لتصريحات الداخليّة أنّ منفذي العمليّة ينتميان إلى التيار السلفي المتشدّد وبعد التحقيقات تبيّن أنّ القاتل هو العنصر الإرهابي كمال القضقاضي الذي لقي حتفه فيما بعد في عملية روّاد من ولاية أريانة.

في الثاني من شهر ماي 2013 تم العثور على عون الأمن محمد السبوعي مذبوحا من الوريد إلى الوريد بأحد الأحياء المجاورة لمصنع الإسمنت بجبل جلود بالعاصمة تونس. تزامن ذلك، مع تصاعد الأحداث في جبل الشعانبي، حيث سقط العديد من العسكريين بين شهيد وجريح بطرق مختلفة بسبب انفجار ألغام زرعها الإرهابيون وجرّاء تبادل إطلاق النار بين الجيش والعناصر المسلّحة.

وفي 25 جويلية 2013 وعندما كانت تونس تحتفل بعيد الجمهوريّة، عمد إرهابيان مسلّحان إلى اغتيال النائب بالمجلس الوطني التأسيسي عن «حركة الشعب» الحاج محمّد البراهمي أمام منزله بمنطقة الغزالة من ولاية أريانة مستعملين 14 رصاصة من السلاح نفسه الذي قتل به شكري بلعيد حسب رواية الداخليّة التونسية.

وبعد أيام من اغتيال البراهمي، عادت الأحداث إلى الشعانبي حيث قامت مجموعة مسلحة بقتل 8 جنود في كمين و ذبح البعض منهم وتشويههم وقد ردّت قوات الجيش على الحادثة بعمليات واسعة النطاق من خلال القصف بالمدفعية والطائرات لمدة تجاوزت أكثر من ثلاثة أيام أسفرت عن موت جندي وجرح 7 آخرين بعد انفجار لغم بينما كانوا على إحدى الدبابات والقضاء على 3 إرهابيين تونسيين على مستوى ولاية تبسة الحدودية مع تونس من قبل قوات جزائريّة بعد هروبهم. وفي أكتوبر من العام نفسه، شهدت تونس أول عملية انتحارية نفذها الإرهابي محمد العيساوي، أمام أحد الفنادق الكبرى بالمنطقة السياحية بمدينة سوسة بواسطة حزام ناسف فجّره على الشاطئ أمام فندق «رياض النخيل» بعد أن منع من الدخول واكتشف أمره في حين أحبطت قوات الأمن محاولة تفجير قبر الرئيس الحبيب بورقيبة في مدينة المنستير.

بعد سلسلة من العمليات الإرهابية سنة 2013، نجحت المؤسستان الأمنية والعسكرية

> بعد أيام من اغتيال البراهمي، عادت الأحداث إلى الشعانبي حيث قامت مجموعة مسلحة بقتل ٨ جنود في كمين و ذبح البعض منهم وتشويههم وقد ردّت قوات الجيش على الحادثة بعمليات واسعة النطاق .

شكري بلعيد

سنة 2014 في تنفيذ عمليات أمنية ناجحة انطلقت بالقضاء على الإرهابي المدعو كمال القضقاضي الذي قام باغتيال شكري بلعيد. ففي مطلع يناير، جدّت مواجهات بين العناصر المسلّحة وعناصر أمنية وعسكرية مشتركة، في منطقة رواد بأريانة، أسفرت عن مقتل سبعة عناصر إرهابية من بينهم القضقاضي واستشهاد العريف من طلائع الحرس الوطني عاطف الجبري.

عملية تلتها أخرى في التاسع من نفس الشهر، أسفرت على القبض على الإرهابي أحمد المالكي المعروف باسم «الصومالي» والمتورط في اغتيال محمد البراهمي والإطاحة بـ3 إرهابيين، بمنطقة حي النسيم من ولاية أريانة، بعد مواجهات بالرصاص بين الفرقة المختصة لمكافحة الإرهاب وعناصر إرهابيّة كانت متحصّنة بأحد المنازل.

لكن هذه النجاحات الأمنية، لم تكبح جماح العناصر الإرهابية التي واصلت عملياتها، وبلغت حد استهداف منزل وزير الداخلية التونسي لطفي بن جدو، في 27 ماي 2014، في أول عملية إرهابية تطال الوزير بشكل علني وتصل مكان سكنه، في حي الزهور بالقصرين، التي تقع في وسط غرب البلاد. وأسفر الهجوم عن استشهاد 4 أمنيين.

وفي الأشهر التي أعقبت تلك العمليات، سقط عدد من العسكريين في عمليات متفرقة، كان لشهر يوليو النصيب الأكبر فيها حيث استشهد 4 عسكريين في جبل ورغة بالكاف في مطلع الشهر، أعقب ذلك استشهاد 14 عسكريا في كمين إرهابي في شهر رمضان، بمنطقة هنشير التلّة الواقع وسط محمية الشعانبي من مدينة القصرين، في حصيلة تُعدّ الأثقل في صفوف الجيش التونسي منذ انطلاق الحرب على الإرهاب.

يمكن القول أن سنة 2015، كانت سنة الإرهاب بامتياز حيث أصبحت الأخبار الإرهابية توشّح الصفحات الأولى للصّحف التونسية والنشرات الإخبارية مع تعدّد العمليات وتسارع وتيرتها. علاوة على ذلك فإنها شهدت منعرجا خطيرا في سجلّ العمل الإرهابي في البلاد، من خلال عمليات كبرى في العمق التونسي.

وفي 18 مارس 2015، هاجم متشددان عددا من السياح الأجانب في متحف باردو، أبرز المتاحف في تونس، وأسفرت العملية عن مقتل 23 شخصا وجرح العشرات أغلبهم سياح من فرنسا واليابان وإيطاليا وكولومبيا وغيرها، وانتهت بقتل منفذي الهجوم وتحرير كل الرهائن الذين تم احتجازهم لوقت طويل. وتبنى تنظيم الدولة الإسلامية «داعش» الهجوم، وكشفت السلطات التونسية في وقت لاحق عن هويات منفذيه.

وحظيت تونس بحملة تعاطف دولية عقب الهجوم، ونظمت السلطات مسيرة بمشاركة عدد من زعماء العالم للتأكيد على الوحدة في مواجهة التشدد. فيما نظمت العديد من وكالات الأسفار في العالم رحلات إلى المعلم السياحي تأكيدا لرفضها الخضوع للإرهاب. ودشنت السلطات التونسية نصبا تذكاريا في مدخل المتحف لتخليد أسماء ضحايا الهجوم وجنسياتهم.

وفي 26 يونيو 2015، هاجم متشدد فندق امبريال في محافظة سوسة الساحلية، في واحدة من أكبر الضربات الإرهابية التي استهدفت القطاع السياحي بالبلاد. أسفر الهجوم عن مقتل 39 سائحا من بينهم 30 شخصا من بريطانيا، وعدد كبير من الجرحى. وأصدرت العديد من الدول بيانات إدانة للعمل الإرهابي، وعبرت عن مساندتها لتونس في مكافحتها للإرهاب. فيما فرضت السلطات البريطانية إثر الهجوم حظرا على السفر إلى تونس، ولم ترفعه إلا في يوليو 2017.

وفي 24 نوفمبر 2015، تعرضت حافلة خاصة بالأمن الرئاسي التونسي في شارع محمد الخامس، القريب من منشآت حيوية بالعاصمة، إلى تفجير أسفر عن مقتل 12 عنصرا من

> نجحت المؤسستان الأمنية والعسكرية سنة 2014 في تنفيذ عمليات أمنية ناجحة انطلقت بالقضاء على الإرهابي المدعو كمال القضقاضي الذي قام باغتيال شكري بلعيد.

تفجير حافلة الأمن الرئاسي

أفراد الأمن الرئاسي التونسي إلى جانب إصابة عدد آخر. وتبنى تنظيم داعش الهجوم في وقت لاحق، فيما كشفت السلطات عن هوية منفذه الذي ينحدر من حي فقير غرب العاصمة تونس.

خلف الهجوم ردود أفعال واسعة في الأوساط السياسية والأمنية التونسية، وأقر الحبيب الصيد رئيس الحكومة التونسية أنه «نقلة نوعية في العمليات الإرهابية، باستهدافها رمزا من رموز الدولة، وهو الأمن الرئاسي المكلّف بحماية مؤسسة رئاسة الجمهورية والبرلمان والحكومة ورؤساء هذه المؤسسات». وسارعت السلطات لاتخاذ إجراءات عاجلة للتعامل مع الحادثة من بينها فرض حالة الطوارئ.

إضافة إلى هذه العمليات الكبرى، شهدت تونس في 2015، استشهاد عدد من العسكريين في مناطق مختلفة من البلاد، فضلا عن استهداف المدنيين حيث قتلت العناصر الإرهابية راعي الأغنام نجيب القاسمي في مرتفعات سمامة من ولاية القصرين، كما قامت بإعدام الراعي مبروك السلطاني البالغ من العمر 16 سنة أصيل منطقة السلاطنيّة في جلمة من ولاية سيدي بوزيد.

في المقابل، شهدت سنة 2015، عمليات أمنية ناجحة لوحدات الحرس أدت إلى القضاء على الإرهابي الخطير صابر المطيري، في فيفري 2015. كما تم القضاء على خالد الشايب المكنى بلقمان أبي صخر أمير كتيبة عقبة ابن نافع و7 قيادات إرهابية من التنظيم في عملية أمنية ناجحة بقفصة، في مارس. فيما تم القضاء على القيادي الإرهابي مراد الغرسلي وخلية إرهابية من تنظيم «القاعدة» كانت ترافقه في قفصة في يوليو.

في العام 2016، كانت تونس على موعد مع محطة جديدة من المواجهة مع الإرهاب ساحتها مدينة بن قردان بولاية مدنين جنوب شرقي البلاد. حيث شنت الجماعات الإرهابية، في السابع من مارس، هجمات منسقة ومتزامنة منذ ساعات الصباح الأولى، على مراكز عسكرية للجيش والحرس الوطني إضافة إلى اقتحام المستشفى الجمهوري في المدينة. وأسفر الهجوم عن القضاء على 49 مسلحاً والقبض على 9 آخرين، في حين استشهد 18 شخصا من مدنيين وعسكريين وأمنيين.

هذا الهجوم الذي وصفه الرئيس التونسي، الباجي قايد السبسي، بأنه «منسق وغير مسبوق»، كان الهدف منه محاولة السيطرة على المدينة وإعلانها إمارة داعشية، وهو ما

> تبنى تنظيم داعش تفجير حافلة الأمن الرئاسي فيما كشفت السلطات عن هوية منفذه الذي ينحدر من حي فقير غرب العاصمة تونس.

أكده رئيس الحكومة الحبيب الصيد في خطاب متلفز توجه به إلى التونسيين، «كان الهدف من هذا الهجوم إرباك الوضع الأمني في بلادنا وإحداث إمارة داعشية في بن قردان». وبالرغم من نجاح قوات الأمن التونسية في إجهاض هذا الهجوم، فإن جرأة تنظيم «داعش» على التوغل في الأراضي التونسية من أجل إقامة "إمارة" إسلامية، أحدثت مخاوف كبيرة من نوايا التنظيم ومطامعه التي تجاوزت حد العمليات المتفرقة هنا وهناك إلى محاولة اغتصاب الأرض وإقامة إمارة.

مخاوف تجاوزت الداخل التونسي، لتصل إلى العواصم الأوروبية التي اعتبرت الهجوم يستهدف أمنها القومي. فتحت عنوان: «تونس: الأوروبيون يفقدون بصيرتهم»، أكدت صحيفة لو موند» الفرنسية أن «الدرس من عملية بن قردان واضح، وهو أن الحكام الأوروبيين، ليس أنهم لم يقدروا الخطر الاستراتيجي الذي يمثله ما يعرف بتنظيم «داعش» والذي أصبح الآن على الأبواب الشرقية لأوروبا، بل أيضاً لا يعتزمون تعبئة الموارد اللازمة للقضاء عليه». ويمكن القول إن 2017، تصنف السنة الأكثر استقرارا في تونس، مقارنة مع السنوات الست السابقة. فقد سيطرت أجهزة الأمن على الأوضاع في البلاد، وتراجعت حدة الهجمات الإرهابية، حيث لم تسجل سوى بعض العمليات المعزولة كعملية منطقة جنعورة من معتمدية قبلي الجنوبية في آذار/مارس الماضي أسفرت عن مقتل عنصر أمن وإصابة اثنين آخرين، وخطف مجموعة إرهابية للراعي خليفة السلطاني بجبل مغيلة بولاية سيدي بوزيد جنوبي تونس وإعدامه.

ونجحت قوات الجيش في غلق منافذ تسلل المجموعات الإرهابية والسلاح من ليبيا، والحد من نشاطها، وتمكنت من القيام بعمليات استباقية، كانت أبرزها عملية القصرين في أيار/مايو الماضي حينما تمكنت عسكرية من القضاء على قيادي بارز في تنظيم «داعش» لإرهابي وتوقيف ستة من رفاقه.

ونجحت قوات الجيش في غلق منافذ تسلل المجموعات الإرهابية والسلاح من ليبيا، والحد من نشاطها، وتمكنت من القيام بعمليات استباقية، كان أبرزها عملية القصرين في أيار/مايو الماضي حينما تمكنت مجموعة من الجيش من القضاء على قيادي بارز في تنظيم «داعش» لإرهابي وتوقيف ستة من رفاقه.

ونفذت وحدات الجيش التونسي 855 عملية عسكرية في مجال مكافحة الإرهاب، وذلك منذ 1 يناير 2017 وإلى غاية30 نوفمبر 2017، وفق ما كشفه وزير الدفاع عبد الكريم الزبيدي خلال الجلسة البرلمانية العامة الخميس 30 نوفمبر 2017. وقال الزبيدي إن 30 ألف عسكري تونسي شاركوا في تنفيذ 855 عملية عسكرية خلال الفترة المذكورة أسفرت عن القضاء على 5 إرهابيين والكشف عن 20 مخيما للإرهابيين. كما كشف الوزير أن الجيش التونسي قدم 69 شهيدا و322 جريحا خلال الحرب التي تخوضها البلاد على الإرهاب.

نجحت قوات الجيش في غلق منافذ تسلل المجموعات الإرهابية والسلاح من ليبيا، والحد من نشاطها، وتمكنت من القيام بعمليات استباقية.

لكن هذه النجاحات لا تزال محفوفة بالمخاطر، وربما تعيد البلاد إلى نقطة الصفر، خاصة في ظل هشاشة الوضع الإقليمي، حيث كشف الزبيدي، أن خطر التهديدات والإرهاب ما يزال قائما، مشيرا إلى وجود معلومات متواترة حول «عشرات من الإرهابيين تونسيين وأجانب موجودين بالمدن الغربية الليبية، ينوون التسلل إلى تونس وتنفيذ عمليات إرهابية».

وبنهاية كانون الثاني/يناير الماضي صادق مجلس نواب الشعب وبأغلبية 132 نائبا على تشكيل لجنة تحقيق برلمانية حول شبكات التجنيد التي تورطت في تسفير الشباب التونسي إلى بؤر التوتر، وعدت أول لجنة للتحقيق في كيفية تسهيل وتنقل وتمويل سفر أكثر من 3500 شاب تونسي إلى ساحات القتال في ليبيا وسوريا.

وشهد العام 2017 توقيع اتفاق تعاون في المجال الأمني بين تونس والجزائر يهدف إلى دعم قدرات البلدين في مواجهة التحديات الأمنية لا سيما في مجال مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية وتبادل المعلومات الاستخباراتية. كما اتجهت تونس إلى التعاون مع شركائها في الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة لدعم برامج تدريبية للشرطة والجيش، بالإضافة للدعم المالي، حيث أعلنت وزيرة الدفاع الألمانية في أغسطس 2017، قيام عناصر من الجيش الألماني بتدريب الشرطة والحرس الوطني والبحري التونسيين على مواجهة الإرهاب، وقد أنفقت ألمانيا على البرنامج المقرر أن يستمر لمدة ثلاث سنوات، أكثر من 6 ملايين يورو. كما تسلمت تونس في فبراير 2017، الدفعة الأولى من المروحيات الأمريكية من طراز (أو اتش 58 كيوا) من إجمالي 24 طائرة متعاقد عليها لمكافحة الإرهاب، في إطار التعاون مع الولايات المتحدة، خاصة بعد منح تونس صفة حليف أساسي غير عضو في حلف الناتو، وهو ما يمنحها مهمة خاصة فيما يتعلق بالتدريب والتسليح والتعاون المعلوماتي.

ورغم تحسن الوضع الأمني، والانخفاض الملحوظ في عدد العمليات الإرهابية في تونس، تبقى الخلايا الإرهابية النائمة والمتواجدة بالمناطق الجبلية كالشعانبي والمغيله في ولايتي القصرين وسيدي بوزيد، اللتين تشهدان معدلات فقر كبيرة مقارنة بغيرهما من ولايات الشمال مما يجعلها حاضنة اجتماعية للجماعات الإرهابية التي تستغل الحاجات الاقتصادية لتجنيد أبناء المناطق الجبلية والفقيرة، علاوة على هشاشة الأوضاع الإقليمية، خطرا مازال يتهدد تونس ويستوجب الحذر.

> تسلمت تونس في فبراير 2017، الدفعة الأولى من المروحيات الأمريكية من طراز (أو اتش 58 كيوا) من إجمالي 24 طائرة متعاقد عليها لمكافحة الإرهاب.

المنطقة العربية عصية على أجندات «التقسيم»

هشام بن عمار

خلافا لما تدعيه من مزاعم بأنها على معرفة دقيقة بالتضاريس السياسية والاجتماعية للمنطقة العربية لم تتسلح القوى الإقليمية والدولية وهي تحاول تنفيذ أجنداتها سوى بترسانة حربية شرسة غاب عنها الوعي بأنها ستواجه ترسانة شعبية وطنية وقومية تمتلك من القوة ما يجعلها أشد شراسة وقتالا من شتى أنواع الأسلحة.

وتبدو شراسة القوى الأجنبية ما هي سوى قوة استعراضية عسكرية تستبطن وهن الوعي السياسي والثقافي العميق بطبيعة الأنظمة العربية وبنوعية النسيج السياسي والاجتماعي وفشل أداء الأجهزة الاستخباراتية التي زرعتها في المنطقة في تمزيق خارطة بلدان وشعوب متجذرة في التاريخ يصعب اجتثاثها.

وبالمقابل لم تكن غالبية الأنظمة العربية على وعي بأن صورة القوى الإقليمية والدولية ما هي إلا صورة استهلاكية مشوهة تخفي خلفها جهلا بتعقيدات المنطقة سياسيا واجتماعيا وثقافيا وأمنيا حتى أنها اقتنعت بأن صناعة التاريخ العربي لا تتم إلا في ظل سياسات الإملاء والإسقاط القادمة من جهات استماتت طيلة عقود في استضعافها لتنفيذ أجنداتها وتأمين مصالحها الاستراتيجية على حساب الأمة العربية.

بعد 15 سنة أي العام 2003 تاريخ سقوط بغداد استفاقت تلك القوى التي أسماها الزعيم الراحل معمر القذافي بـ«الجرذان» من سكرة شراهتها للدم العربي

> لم تكن غالبية الأنظمة العربية على وعي بأن صورة القوى الإقليمية والدولية ما هي إلا صورة استهلاكية مشوهة تخفي خلفها جهلا بتعقيدات المنطقة سياسيا واجتماعيا وثقافيا وأمنيا.

الناتو يقصف ليبيا

لتجد أن أجنداتها لا تعدو أن تكون سوى نوع من أحلام اليقظة على الرغم من ترسانة شبكات الاستخبارات التي جندتها لالتقاط أي معلومة في أي بلد من البلدان وفي أي مجال من المجالات.

لا يطرح فشل القوى الأجنبية في تمزيق الخارطة العربية فشلا عسكريا فقط بل يطرح أساسا مشكلة ثقافتها السياسية بشأن المنطقة ومدى وعيها بتعقيدات الأوضاع بها ومراهنتها على الجيوش للإجهاز على كيانات وطنية وقومية كثيرا ما ساهمت في صناعة الحضارة الإنسانية متسلحة بالمعرفة والعلم وأيضا بروح الاستماتة في حماية الهوية العربية الإسلامية من أي محاولة لاستهدافها أو وأدها.

ولكنه يطرح في المقابل أن تلك القوى التي تحاول فرض وصايتها على صناعة التاريخ العربي أوهمت غالبية الأنظمة العربية بأنها لا تستطيع التقاط الأكسيجين إلا بإذنها ومن تحت أقدام جيوشها لتروج لنفسها صورة القوة القاهرة التي لا يمكن للعرب مواجهتها أو التصدي لها أو حتى مجرد الاعتراض السياسي على أجنداتها.

وفيما لم تتوقع تلك القوى الأجنبية بعد احتلالها للعراق أنها تقود جيوشها وسياساتها باتجاه مستنقع من الفوضى السياسية والاجتماعية، كشفت عن صورتها الحقيقية الاستعراضية لتظهر واهنة ومهشمة لم تقدها سوى إلى سياسات مرتعشة لم تتوقع غالبية الأنظمة العربية بالمقابل أن سقوط بغداد ما هوى إلا بداية أجندة لمحاولة نخر كيان الأمة العربية واستضعاف شعوبها ومزيد نهب ثرواتها تحت يافطة الديمقراطية البائسة والربيع العربي الأكثر بؤسا مهما كانت المؤاخذات المشروعة على نظام صدام حسين.

ويقول دبلوماسيون عرب عايشوا بداية تنفيذ الأجندات الفاشلة مسبقا «إن شراهة القوى الأجنبية المتربصة بالمنطقة العربية لم تكتف فقط بقوة السلاح بل حاولت نخر الأنظمة والمجتمعات العربية من الداخل من خلال دعمهم لتأسيس تنظيم القاعدة بقيادة أسامة بن لادن في أواخر السبعينات من القرن الماضي بأفغانستان لاستخدامه كذراع ميدانية تعزز أداء ترسانتها العسكرية لاحقا في المنطقة.

وخلال لقاء نقلته قناة «نسمة» الفضائية التونسية أقر فلادمير بوتين الرئيس الروسي ورجل الاستخبارات القوي بأن «تنظيم القاعدة أسسه أصدقاؤنا الأمريكيون». ولئن كان إقرار بوتين ليس بالجديد فإنه يؤكد على كل حال أن القوى الأجنبية لم تستنكف

> لم تتوقع القوى الأجنبية بعد احتلالها للعراق أنها تقود جيوشها وسياساتها باتجاه مستنقع من الفوضى السياسية والاجتماعية، كشفت عن صورتها الحقيقية الاستعراضية لتظهر واهنة ومهشمة لم تقدها سوى إلى سياسات مرتعشة.

داعش يستعرض قوته في ليبيا

في المراهنة على الظاهرة الجهادية لنخر الكيان العربي من الداخل في مرحلة أولى، واستخدامها كمدخل وغطاء «مشروع» لتدمير المنطقة في مرحلة ثانية.

ويقول حمادي بن سالم الخبير التونسي في العلاقات الدولية «إن القوى الأجنبية وفي مسعى لتنفيذ أجندتها في المنطقة انتهجت نهجين إثنين متوازيين أولهما المراهنة على الخيار العسكري وما يستبطنه من رهاب سياسي واجتماعي والثاني على تنظيم القاعدة وثالثا على تنظيم الدولة، داعش» الذي ولد من رحم تنظيم القاعدة وأسسه العام 2004 أبو مصعب الزرقاوي في العراق.

ويضيف «يجب أن نكون على وعي بأن الأجندات الأجنبية كثيرا ما راهنت على الرهاب، أي الفوبيا، لتبثها في الخارطة العربية أكثر من مراهنتها على القوة العسكرية» مشيرا إلى أن بعض البلدان لأسباب متعددة لم تع ذلك فيما التقطت بلدان أخرى مثل ليبيا الرهان نظرا لتجربتها السياسية القومية التي تؤمن بأن قوة الغرب قوة زائفة».

ويشدد بن سالم على أن تلك القوى «استخفت بالأنظمة والشعوب العربية وكانت ترى أنها قادرة على إعادة رسم خارطة جديدة للأمة العربية تكون كفيلة بتأمين مصالحها الاستراتيجية من خلال تركيز أنظمة موالية لها وأيضا من خلال نشر حالة من الإحباط العام لدى الشعوب بهدف ابتزازها معنويا وثقافيا واجتماعيا».

ويقول دبلوماسيون عرب وأجانب وتقارير استخباراتية أن «تنظيم الدولة تأسس بدفع من الولايات المتحدة الأمريكية بدرجة أولى بعد أن اقتنعت بفشل تنفيذ أجندتها في العراق على أن تزرع في كل بلد عربي نواة له في شكل خلايا متوثبة» وهو ما تم فعلا.

ووفق تلك التقارير تتصدر الولايات المتحدة قائمة أنواع الأسلحة التي يستخدمها جهاديو تنظيم الدولة على الرغم من خطابها المخاتل والمضلل الذي تجاهر فيه بأنها تحارب التنظيم وتقود جهودا لحشد دولي يكون كفيلا بالقضاء على الإرهاب.

غير أن الحقيقة المرة التي ابتلعتها غالبية الأنظمة العربية هي أن القوى الأجنبية كانت تبحث عن مدخل آمن كيافطة لاستهداف الأمة ولم تجد خيارا أفضل من تشويه الإسلام وتقديمه على أنه دين لا يغذي سوى التشدد والكراهية والإرهاب من خلال دعم يكاد أن يكون غير محدود لتنظيم الدولة في العراق وفي تونس وفي ليبيا وفي الجزائر وفي سوريا وذلك في مسعى لإقناع شعوبها والشعوب العربية بأنه لا يوجد إسلام معتدل ووسطي يؤمن بالسلام العالمي وإنما كل ما يوجد هو إسلام يقود معتنقيه إلى أن يكونوا مقاتلين شرسين يهددون أمن واستقرار المنطقة والعالم.

غير أن الثقافة السياسية والعنجهية العسكرية والعمى الثقافي للقوى الأجنبية لم تكن على وعي بأن المجتمعات العربية تعادي التشدد الديني وتتمسك بالإسلام المتسامح

> يقول دبلوماسيون عرب وأجانب وتقارير استخباراتية أن «تنظيم الدولة تأسس بدفع من الولايات المتحدة الأمريكية بدرجة أولى بعد أن اقتنعت بفشل تنفيذ أجندتها في العراق على أن تزرع في كل بلد عربي نواة له في شكل خلايا متوثبة» وهو ما تم فعلا.

العقيد معمر القذافي

الوسطي الذي ينبذ الكراهية والعنف ويؤمن بالانفتاح على الحضارات الأخرى وأنها لا ترى في الإرهابيين سوى «جرذان» على حد تعبير القائد الليبي الراحل معمر القذافي.

تقول إيمان الكلبوسي أستاذة العلوم السياسية بالجامعة التونسية «إن القوى الأجنبية لم تفشل فقط في خيارها العسكري بل فشلت في مراهنتها على الرهاب والإرهاب وهي لئن زجت بالمنطقة في نوع من الفوضى فإنها لم تتوصل لتنفيذ أجندتها المشبوهة».

وتضيف أن «الوعي الفكري والسياسي الغربي وعي زائف بشأن التعاطي مع المنطقة وكثيرا ما يستخف بأن الشعوب العربية لا تصنع تاريخها إلا بنفسها، أما يافطة الديمقراطية فهي مجرد تعويذة خارجية ترفض الشعوب رفعها على حساب الاستقرار والأمن وسيادة قرارها الذي كان يسود قبل ما يسمى بالربيع العربي».

وتظهر القراءة في الشأنين التونسي والليبي أن الشعبين الشقيقين استماتا في إفشال أجندات القوى الأجنبية على الرغم من حالة الفوضى الأمنية التي عصفت بهما طيلة خمس سنوات إذ تسلحا بوعي وطني وقومي وإسلامي كان كفيلا بانتهاج سياسات داخلية مسنودة شعبيا هي الآن في طريقها إلى إرساء الاستقرار السياسي والسلم الأهلي في إطار عملية سياسية تتخذ من الوفاق خيارا استراتيجيا».

وعلى الرغم من الضربات الموجعة التي وجهها جهاديو تنظيم الدولة لتونس ومن أهمها على الإطلاق هجوم مدينة بن قردان العام 2016 وشارك فيه نحو 200 جهادي فإن تونس نجحت في حماية الدولة المدنية وفككت خلايا التنظيم.

ولئن راهنت القوى الأجنبية على تنظيم الدولة في مسعى مقيت إلى تنفيذ أجندتها في ليبيا وكانت وراء سقوط نظام القذافي مدعومة بعدد من الدول العربية، فقد بدت أرض عمر المختار عصية عن تلك القوى إذ تبرز القراءة في المشهد الليبي أن الطبقة السياسية والمجتمع الليبي المنسجم في ظل وحدة النسيج القبلي وتمسكه بالتضامن اختارا سياسة الوفاق الوطني وسيادة القرار واستقلاليته بعيدا عن أي وصاية عربية أو أجنبية وبدت البلاد التي قادها القذافي طيلة أكثر من 40 سنة في كنف الاستقرار والأمن تخطو بخطى ثابتة نحو تركيز دولة سيادية تحظى بالشرعية السياسية والشعبية.

وتشير إيمان الكبوسي إلى أن ليبيا «ما بعد القذافي شهدت نوعا من الفوضى المسلحة كثيرا ما غذتها قوى خارجية عربية وأجنبية معادية لكن الليبيين نجحوا في إجهاض المخطط الخارجي الخطير، وهم اليوم يتحاورون في إطار الوفاق الوطني ويرسلون رسالة سياسية واجتماعية قوية إلى المنطقة العربية وإلى القوى الأجنبية مفادها أن ليبيا عصية على أي أجندة خارجية».

وتبدو التجربة الليبية تجربة متفردة في المنطقة إذ لم يكن من السهل تحويل فوضى السلاح إلى عملية سياسية ديمقراطية تشارك فيها مختلف القوى في إطار الانفتاح أكثر ما يكون على الطبقة السياسية وعلى فئات المجتمع وقبائله.

ويستحضر دبلوماسيون عرب وهم يتابعون التجربة الليبية مقولة القذافي «من أنتم أيها الجرذان» معلقين أن «ليبيا لم تئد أجندة جرذان تنظيم الدولة وجرذان القوى الأجنبية بقوة السلاح فقط بل وأدتهم من خلال طبقة سياسية واعية بخصوصية المجتمع وتضامنه وتماسك كيانه الذي يتغذى من نسيج قبلي يعد من أبرز ملامح هوية المجتمع الليبي.

ويشدد الدبلوماسيون على أن المسار الليبي يعد اليوم رمزا ومؤشرا قويا بالنسبة إلى الشعوب العربية على أن المنطقة عصية على أجندة القوى الخارجية التي كثيرا ما حاولت تجريد ليبيا من كيانها الوطني وتمزيق نسيج مجتمعها القبلي القوي غير أن محاولاتها باءت بفشل ذريع في ظل انتصار الليبيين لخيار الوفاق وللعملية السياسية.

> تبدو التجربة الليبية تجربة متفردة في المنطقة إذ لم يكن من السهل تحويل فوضى السلاح إلى عملية سياسية ديمقراطية تشارك فيها مختلف القوى في إطار الانفتاح أكثر ما يكون على الطبقة السياسية وعلى فئات المجتمع وقبائله.

القذافي والثورة التونسيّة:
الموقف الرافض والتصحيح المتأخّر

محمد بالطيب

في الـ16 من جانفي عام 2011، يومان فقط بعد رحيل الرئيس التونسي الأسبق زين العابدين بن علي عن منصبه ومغادرته للبلاد في اتجاه المملكة السعوديّة، خرج الزّعيم الليبي معمّر القذّافي في خطاب متلفز متوجّها به إلى الشّعب تونسي، مقدّما موقفه من الثّورة ومن رحيل بن علي. موقف كان مخالفًا لمزاج الرّأي العام في تونس المنتشي بدخوله حقبة جديدة، مليئة بأحلام الحريّة والدّيمقراطيّة والرّفاه، وخلف ردود فعل شعبيّة ورسميّة غاضبة، دفعت الزعيم الليبي الرّاحل إلى إعادة توضيح موقفه في حوار مع قناة تلفزية خاصة بعد ذلك بأيّام.

كلمة أولى تخلّف الامتعاض:

في خطابه الأوّل الذي توجّه بيه القذّافي إلى الشّعب التونسي عقب الإطاحة بالرئيس الأسبق زين العابدين بن علي قال العقيد الليبي الرّاحل إنّ «الدماء التي سالت في تونس تمت مقابل لا شئ». وقال في كلمته إنّه «إذا كان الذي يحدث في تونس، هو التحول من النظام الجمهوري، إلى النظام الجماهيري -معروف أن كان النظام الملكي، ثم النظام الجمهوري، ثم النظام الجماهيري؛ الذي هو نهاية المطاف في الزحف نحو الديمقراطية بالنسبة للشعوب كلها-إذا كان تحولا من جمهورية إلى جماهيرية، من نظام جمهوري إلى نظام جماهيري، فهذا يجب أن يكون واضحا» على حدّ قوله .

وعبّر القذّافي عن أسفه لما حدث قائلا: «الحقيقة أنا متألم للذي حصل، وكان يمكن أن يحصل بالتي هي أحسن» مضيفًا أنه حتى مع الرئيس زين العابدين بن علي «كان ممكناً أن

> قال العقيد الليبي الرّاحل إنّ «الدماء التي سالت في تونس تمت مقابل لا شيء.

يتم الاتفاق إذا تريدون التحول من جمهورية إلى جماهيرية، من نظام جمهوري إلى نظام جماهيري، وتسعون إلى تحويل السلطة للشعب، تستطيع الفاعليات التونسية كلها والأحزاب التونسية إن وُجدت والنقابات وما إليه، أن تأتي حتى للرئيس الزين وهو موجود، وتقول له، نحن نريد أن نتحوّل سلميا من النظام الجمهوري إلى النظام الجماهيري، وأن يتم الاتفاق على أن تكون أنت على رأس هذا التنظيم، وهذا يكون بدون أي إشكالية». مؤكدا موقفه من الثّورة بالقول: «تونس لا أرى أنها تحتاج حتى أن تتحول من نظام جمهوري إلى نظام جمهوري، ولا تغيير رئيس برئيس، ولا حكومة بحكومة، ولا برلمان ببرلمان. تونس وضعها ممتاز جدا».

هذا الموقف خلّف ردود فعل واسعة وغاضبة على مختلف المستويات، ولم يستقبل بأي ترحيب من قبل التونسيين الذين كانوا يرون في الإطاحة بنظام الرئيس بن علي إنجازًا كبيرًا، خاصة وأنّ خطاب القذّافي جاء في وقت مازالت الجماهير التونسيّة والنخب السياسية والثقافية في حالة نشوة وآمال كبيرة معلّقة على المرحلة القادمة.

حتى أنّ الرئيس التونسي المؤقت فؤاد المبزع الذي كان رئيسا للبرلمان في عهد بن علي صرّح قائلا: «ان عصابات المرتزقة التي تقاتل في ليبيا استقدمها العقيد معمر القذافي من أجل إجهاض الثورة التونسية على الرئيس السابق زين العابدين بن علي إلا أن اندلاع الثورة في ليبيا أجهض هذه المحاولات» على حدّ قوله. ومن المفارقة أن المبزع الذي انتقد موقف القذافي كان قبل أيام قليلة جزءا من نظام بن علي الذي تمت الإطاحة به.

حوار التوضيح والتصحيح المتأخّر:

بعد ذلك بأيّام قليلة وفي يوم 25يناير 2011 تحديدًا، أجرى العقيد الليبي الرّاحل حوارا مع قناة تونسيّة عاد فيه إلى موقفه من الثّورة التونسيّة فهم منه أنه مراجعة للموقف السابق، مؤكّدًا بأنّه نفسه قد «قاد ثورة وحرّض على الثّورة الشّعبيّة» وأنّه «ضد الحكومات والرؤساء والجيوش النظاميّة وضد البوليس وضد البرلمانات» مشيرا إلى أنه يدعو إلى قيام الجماهيريّة وقيام «سلطة الشّعب».

وفي هذا الحوار أعرب الزعيم الليبي معمر القذافي عن دعمه لثورة الجماهير في تونس، محذرا مما أسماه التدخل الخارجي، ونبّه في حواره المتلفز إلى إمكانية أن تسرق الثورة التونسية، مؤكدا وجود مناورات تحاك ضدها في الداخل والخارج، مضيفا بالقول «نحن لا يمكن أن نكون ضد إرادة الشعب التونسي، نحن إلى جانب الشعب التونسي وإرادة التونسيين، أنا لا أريد أن يضحي الشعب التونسي بأبنائه من أجل لا شئ. وأنا خائف من أن تسرق ثورة الشعب التونسي منه وأرى تدخلات أجنبية ومصالح خارجية»، وكأنه يستبق الأحداث التي ستقع مع الأزمة الليبية بعد ذلك.

غير أنّ تلك المواقف الجديدة كانت في وقت متأخّر ولا تبدو قد أثّرت كثيرًا في الرّأي العام التونسي، خاصة في النّخب السياسيّة والثقافيّة التي بقيت تنظر بعين الرّيبة الى العقيد الليبي معمّر القذّافي معتبرة إيّاه خطرا على الثّورة الوليدة وهو ما دفع طيفا كبيرًا من السياسيين والفاعلين في الحكم وطيف من النّخب والمثقّفين إلى الانحياز ضدّه منذ 17 فبراير 2011 وقت اندلاع الأحداث في ليبيا.

> أعرب الزعيم الليبي معمر القذافي عن دعمه لثورة الجماهير في تونس، محذرا مما أسماه التدخل الخارجي، ونبّه في حواره المتلفز إلى إمكانية أن تسرق الثورة التونسية، مؤكدا وجود مناورات تحاك ضدها في الداخل والخارج.

تونس : 7 حكومات في 7 سنوات

تونس - عبد القادر حمدي

بعد تولي الوزير الأول محمد الغنوشي، الرئاسة ليوم واحد ، مساء 14 يناير 2011، حتى اليوم التالي، تم إعلان فؤاد المبزع، رئيسا لتونس، عملا بأحكام الدستور السائد آنذاك، الذي يعطي الرئاسة المؤقتة لرئيس البرلمان.

وقد تولى المبزع، الرئاسة من تاريخ 15 يناير 2011، حتى 13 ديسمبر من العام نفسه.

تلاه محمد المنصف المرزوقي،الذي أصبح رئيسا للبلاد، بعد انتخابه من أعضاء المجلس الوطني التأسيسي، من 13 ديسمبر 2011، حتى 31 من الشهر نفسه عام 2014.

ثم جاء الباجي قايد السبسي، بعد أن نجح في الانتخابات الرئاسية بنسبة –55.68، وتولى المنصب من تاريخ 31 ديسمبر 2014، حتى اليوم.

الى ذلك ، يعتبر يوسف الشاهد سابع رئيس حكومة بتونس منذ الإطاحة بنظام الرئيس الاسبق زين العابدين بن علي في 14 يناير 2011 بينما يعد تشكيله الحكومي الذي اعلن عنه مساء أول امس السبت التاسع من نوعه خلال 67 شهرا مرّت على ما يسمى بثورة الياسمين

ففي 17 يناير 2011 شكل محمد الغنوشي أخر رئيس حكومة في عهد بن بن علي الحكومة المؤقتة التونسية التي أطلق عليها اسم حكومة الوحدة الوطنية المؤقتة الا أنها لم تصمد طويلا ، حيث تولى الغنوشي تشكيل حكومة أخرى بعد عشرة أيام ، اي في يوم 27 يناير 2011 ، وبعد شهر واحد إضطرّ الغنوشي للتستقالة من منصبه ، ليكلف الرئيس المؤقت آنذاك فؤاد المبزع السياسي المخضرم الباجي قايد السبسي بتشكيل حكومة الوحدة الوطنية المؤقتة الثانية يوم 7 مارس 2011

وبعد إنتخابات المجلس الوطني التأسيسي في 23 أكتوبر 2011 ، قدمت حكومة السبسي إستقالتها وتركت مكانها في 24 ديسمبر 2011 لحكومة الأغلبية البرلمانية المشكلة من حركة النهضة وحزبي المؤتمر من أجل الجمهورية والتكتل الديمقراطي للعمل والحريات والتي آلت رئاستها الى حمادي الجبالي

> ترأس فؤاد المبزع تونس عملا بأحكام الدستور السائد آنذاك، الذي يعطي الرئاسة المؤقتة لرئيس البرلمان.

محمد الغنوشي

وبعد اغتيال القيادي اليساري المعارض شكري بلعيد في السادس من فبراير 2013 إستقالت حكومة الجبالي التي فشل رئيسها في اقناع شركائه السياسيين بتشكيل حكومة كفاءات وطنية ، لتحتل مكانها في 13 مارس 2013 حكومة علي العريض المكونة من ذات أحزاب تحالف الترويكا بقيادة حزب حركة النهضة

لم يكن حظ حكومة الترويكا الثانية افضل من الأولى ، حيث شهد يوم 25 يوليو 2013 اغتيال القيادي المعارض والنائب بالمجلس الوطني التأسيسي محمد البراهمي ما أشار الى اتساع ظاهرة الإرهاب وتوجيه اصابع الاتهام الى حركة النهضة بالمسؤولية المباشرة عنه ، كما عرفت البلاد احتجاجات عارمة مع تأخر صياغة الدستور ، والحديث عن اتجاه الاسلاميين الى أخونة الدولة عبر التغلغل في مفاصلها ، ما دفع باربع منظمات من المجتمع المدني وهي الاتحاد العام التونسي للشغل والاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الانسان وعمادة المحامين الى قيادة مبادرة الحوار الوطني بمشاركة أغلب الفرقاء السياسيين ، وهو ما نتج عنه الاطاحة بحكومة علي العريض وتشكيل حكومة الكفاءات الوطنية المستقلة برئاسة مهدي جمعة ،والتي أعلن عن تشكيلها في 26 يناير 2014 وتم المصادقة عليها في 28 يناير 2014 ثم بدأت بمهامها رسميا في 29 يناير 2014 بعد أدائها اليمين الدستورية

علي العريض

وبعد الاعلان عن نتائج الانتخابات الرئاسية والبرلمانية في الربع الأخير من 2014 ، تم تكليف الحبيب الصيد ، وهو شخصية سياسية مستقلة بتشكيل حكومة تتكون من 23 وزير و3 وزراء معتمدين و14 وزير دولة ،و تضم سياسيين ومستقلين وشخصيات من المجتمع المدني. ولكن عدة أحزاب مؤثرة داخل البرلمان من بينها حركة النهضة وآفاق تونس والجبهة الشعبية قررت عدم منحها الثقة خلال الجلسة التي كانت مقررة ليوم 27 يناير 2015،فقرر الصيد القيام بدورة ثانية من المشاورات لجمع أكبر قاعدة مساندة ممكنة في المجلس.،وفي 2 فبراير 2015 أعلن عن تشكيلته الثانية بعد ان أضاف اليها ممثلين عن أحزاب نداء تونس والاتحاد الوطني الحر وحركة النهضة وآفاق تونس وبعض المستقلين

وفي 5 فبراير 2015 وبعد نقاش مع أعضاء مجلس نواب الشعب لمدة يومين تم التصويت لإعطاء الثقة للحكومة بأغلبية 167 صوتا مؤيدا و30 رافضا و8 محتفظين باصواتهم

حمادي الجبالي

وفي 6 يناير 2016 ، اعلن الحبيب الصيد عن تشكيله الحكومي الثاني بعد أن أحدث تغييرات جوهرية في حكومته الأولى شملت 13 وزارة من بينها الخارجية والعدل والداخلية والنقل والتجارة والشؤون المحلية والشؤون الدينية

وفي 2 يونيو 2016 أعلن الرئيس التونسي الباجي قائد السبسي عن مبادرته بتشكيل حكومة وحدة وطنية ، وفي 30 يوليو سحب مجلس نواب الشعب ثقته من حكومة الصيد بالأغلبية المطلقة ليطوي بذلك صفحة الحكومة الثامنة ورئيس الحكومة السادس منذ الإطاحة لنظام بن علي

وفي الثالث من اغسطس 2016 كلف الرئيس السبسي القيادي في حزب حركة نداء تونس ووزير الشؤن المحلية في حكومة

الحبيب الصيد

تصريف الاعمال يوسف الشاهد بتشكيل حكومة وطنية وكانت تونس اتجهت منذ 2011 الى اعتماد النظام البرلماني الذي يعطي صلاحيات لرئيس الحكومة تفوق صلاحيات رئيس الجمهورية نظرا لأن الأغلبية البرلمانية هي التي تقوم بتعيين رئيس الحكومة وهي التي تمنحه الثقة ثم تراقب عمله وتحاسبه على الأخطاء وتمتلك الحق في سحب الثقة منه ، وقد عملت حركة النهضة وحلفاؤها في المجلس التأسيسي على فرض النظام البرلماني المعدّل في دستور يناير 2014 قبل التفطن الى أن أنه يحتاج الى اعادة نظر بعد شبه أجماع على أنه يشتّت السلطات و لا ينسجم مع الواقع السياسي والاجتماعي والثقافي للبلاد

وفي ما يلي مختلف التحويرات الوزارية بعد ثورة 14 يناير 2011:

مهدي جمعة

17 يناير2011

محمد الغنوشي يعلن تشكيل حكومة وحدة وطنية يحتفظ فيها وزراء آخر حكومة في عهد بن علي بأهم المناصب.

27 يناير2011

محمد الغنوشي يعلن عن تركيبة جديدة لحكومة الوحدة الوطنية وخروج العديد من رموز النظام السابق.

7 مارس2011

الباجي قائد السبسي يعلن عن حكومة جديدة لا تضم شخصيات تقلدت مناصب وزارية في عهد الرئيس السابق وذلك على اثر استقالة محمد الغنوشي يوم 27 فبراير 2011

22 ديسمبر 2011

تشكيل حكومة جديدة برئاسة حمادى الجبالي اثر فوز حزب حركة النهضة في انتخابات المجلس الوطني التأسيسي يوم 23 أكتوبر 2011 .

يوسف الشاهد

8 مارس 2013

علي العريض يقدم تركيبة حكومته بعد فشل حمادي الجبالي في مبادرته بتكوين حكومة كفاءات وتقديم استقالته يوم 19 فبراير 2013.

26 يناير 2014

مهدى جمعة يعلن عن قائمة حكومة كفاءات وطنية غير متحزبة التزاما ببنود خارطة الطريق للرباعي الراعي للحوار الوطني الذي جاء بمبادرة تقدم بها الاتحاد العام التونسي للشغل يوم 30 يوليو 2013 للخروج من الوضع المتأزم الذي تعيشه البلاد.

2 فبراير 2015

الحبيب الصيد يعلن عن تركيبة الحكومة الجديدة بعد إدخال تعديلات على القائمة

التي أعلنها يوم 23 يناير 2015 والتي ينتمي أغلب أعضائها إلى حركة نداء تونس الفائز في الانتخابات التشريعية التي جرت يوم 26 أكتوبر 2014
إضافة ممثلين عن حركة النهضة وحزب أفاق تونس والاتحاد الوطني الحر إلى التركيبة الجديدة للحكومة.

6 يناير 2016

الحبيب الصيد يجري تحويرا على تركيبة الحكومة يعين بمقتضاه عدد من الوزراء الجدد مع حذف خطة كاتب دولة.

20 أغسطس 2016

يوسف الشاهد يقدم تركيبة حكومة الوحدة الوطنية المنبثقة عن مبادرة رئيس الجمهورية الباجي قايد السبسي التي أعلن عنها يوم 02 يونيو 2016 لتشكيل «حكومة وحدة وطنية» على أساس توافق وطني واسع بالاستناد إلى أولويات كبرى في مقدمتها الحرب على الإرهاب والفساد وترسيخ الديمقراطية وتحقيق الشغل وخلق ظروف ملائمة للعيش الكريم والاستثمار بالجهات المهمشة.

06 سبتمبر 2017

يوسف الشاهد يعلن عن تحوير وزاري يشمل 13 وزارة ويتضمن خطة 7 كتاب دولة، وذلك بعد مشاورات مع رؤساء الأحزاب السياسية التي وقعت على وثيقة قرطاج.
وينص الفصل 144 من النظام الداخلي للبرلمان على أنه « إذا تقرر إدخال تحوير على الحكومة التي نالت ثقة المجلس إما بضم عضو جديد أو أكثر أو بتكليف عضو بغير المهمة التي نال الثقة بخصوصها، فإن ذلك يتطلب عرض الموضوع على المجلس لطلب نيل الثقة».

> اتجهت تونس منذ 2011 الى اعتماد النظام البرلماني الذي يعطي صلاحيات لرئيس الحكومة تفوق صلاحيات رئيس الجمهورية نظرا لأن الأغلبية البرلمانية هي التي تقوم بتعيين رئيس الحكومة وهي التي تمنحه الثقة ثم تراقب عمله وتحاسبه على الأخطاء وتمتلك الحق في سحب الثقة منه.

قائد السبسي: رجل كل العهود

تونس - المرصد

يصفه معارضوه من الإسلاميين واليساريين الراديكاليين بـ«العجوز» الذي يريد وأد أحلام شباب تونس صاحب ثورة الياسمين، أما مؤيدوه فيصفوه بالحكيم الذي يستطيع أن يخرج تونس من عثرتها ويحقق أهداف الثورة.

لكنه في النهاية حقق نجاحاً هائلاً، بعد فوز حركة نداء تونس، التي تأسست عام 2012، بتحقيق الأغلبية في الانتخابات البرلمانية والرئاسية في العام 2014 ، ليصل الى كرسي الرئاسة في قصر قرطاج

ولد الباجي قائد السبسي في 26 نوفمبر 1926 في أسرة متواضعة ذات جذور عريقة مرتبطة بحكم الملوك الحسينيين في تونس ، حيث كان والده مزارعا بسيطا قبل أن يتوفى عندما كان الباجي في التاسعة من عمره ،

درس قائد السبسي في كلية الحقوق في باريس التي تخرج منها عام 1950 بعد حصوله على شهادة المحاماة ، ونشط منذ سنوات شبابه الأولى في الحزب الحر الدستوري الجديد وكان أول لقاء له بالزعيم الراحل الحبيب بورقيبة في فرنسا عندما كان طالبا بمبادرة من صديقه الحبيب بورقيبة الإبن (النجل الوحيد لبورقيبة من زوجته الفرنسية)

وبداية من العام 1952 عمل قائد السبسي في مجال المحاماة ، وبعد إستقلال تونس في العشرين من مارس 1956 ، دعا بورقيبة الذي إختاره المجلس القومي التأسيسي آنذاك رئيسا للحكومة للقيام بمهمة مستشار له ،وبعد الإطاحة بالنظام الملكي وتولي بورقيبة الرئاسة تولى قائد السبسي مهمة مدير لإدارة الجهات في وزارة الداخلية

مسؤوليات حكومية

وفي عام 1963 عين الباجي قائد السبسي على رأس إدارة الأمن الوطني بعد إقالة إدريس قيقة على خلفية المحاولة الانقلابية التي كشف عنها في ديسمبر 1962، ثم عين في عام

> نشط منذ سنوات شبابه الأولى في الحزب الحر الدستوري الجديد وكان أول لقاء له بالزعيم الراحل الحبيب بورقيبة في فرنسا عندما كان طالبا بمبادرة من صديقه الحبيب بورقيبة الإبن.

1965 وزيرا للداخلية بعد وفاة الطيب المهيريحيث ساند من موقعه التجربة الإشتراكية التي خاضته البلاد في عقد الستينيات وأشرف عليها الوزير أحمد بن صالح. ثم تولى وزارة الدفاع في 7 نوفمبر 1969 وأشرف على بناء عدد من مؤسساتها وبقي في منصبه لغاية 12 يونيو 1970 ليعين سفيرا لدى باريس

جمّد قائد السبسي نشاطه في الحزب الاشتراكي الدستوري عام 1971 على خلفية تأييده إصلاح النظام السياسي وفي عام 1974 وقع رفته من الحزب لينضم للمجموعة التي ستشكل عام 1978 حركة الديمقراطيين الاشتراكيين بزعامة أحمد المستيري، وقد تولى في تلك الفترة إدارة مجلة «ديمكراسي» المعارضة الناطقة باللغة الفرنسية

و في 3 ديسمبر 1980 عاد الى الحكومة كوزير معتمد لدى الوزير الأول آنذاك محمد مزالي الذي سعى إلى الانفتاح السياسي، وفي 15 أبريل 1981 عين قائد السبسي وزيرا للخارجية خلفا لحسان بلخوجةحيث لعب دورا هاما أثناء توليه المنصب في إعلان قرار إدانة مجلس الأمن للغارة الجوية الإسرائيلية على مقر منظمة التحرير الفلسطينية في حمام الشط.

و في 15 سبتمبر 1986 تم إستبعاده من وزارة الخارجية وعيّن سفيرا لدى ألمانيا الغربية ،وبعد حركة 7 نوفمبر 1987التي أطاحت بالرئيس الأسبق الحبيب بورقيبة وجاءت بزين العابدين بن علي الى الحكم ، أنتخب نائبا في مجلس النواب (البرلمان) عام 1989 وتولى رئاسة المجلس بين 1990 و1991.

بعد الإطاحة ببن علي في 14يناير 2011 كان الباجي قائد السبسي يمارس عمله كمحام الى أن عينه الرئيس المؤقت فؤاد المبزع ي 27 فبراير 2011 رئيسًا للحكومة المؤقتة وذلك بعد استقالة محمد الغنوشي. و استمر في منصبه حتى 13 ديسمبر 2011 حيث تولت الترويكا الحكومة بعد حصولها على أغلبية الأصوات في إنتخابات المجلس التأسيسي .

وبعد سيطرة الإسلاميين على الحكم وفقدان البلاد توازنها السياسي أطلق السبسي مبادرته للتوافق في يناير 2012 ثم أسّس حزب حركة نداء تونس في يونيو من العام ذاته جامعا فيه شخصيات سياسية متعددة المشارب من ليبيرالية ويسارية ونقابية وبورقيبية وتجمعية (نسبة لحزب التجمع المنحلّ) ،وفي يوليو 2013 إنضم الى جبهة الإنقاذ الوطني التي تم تشكيلها من قوى المعارضة بعد إغتيال القيادي في الجبهة الشعبية محمد البراهمي . كما شارك في إعتصام الرحيل وفي الحوار الوطني الذى أدى الى الإطاحة بحكومة الترويكا

قاد قائد السبسي حركة نداء تونس الى الإنتخابات البرلمانية وفاز بالمركز الأول من حيث عدد المقاعد ب86 مقعدا ، وخاض الدور الأول للإنتخابات الرئاسية وفاز بالمركز الأول بنسبة 39.4 في المئة ، ويخوض اليوم جولة الإعادة مدعوما بعدد مهم من الأحزاب السياسية والقوى الديمقراطية والمدنية والحداثية الذين يرفعون معه شعار إعادة هيبة الدولة وحماية النموذج المجتمعي وصد مشروع قرى الإسلام السياسي بينما يخشى معارضوه أن يكون وصوله الى سدة الرئاسة إيذانا بعودة المنظوة القديمة وب« تغوّل سياسي » بعد سيطرة حزبه على مقاليد الحكم ومفاصل الدولة

أكد الباجي قائد السبسي أن زوجته ترفض الإقامة بقصر قرطاج في حالة وصوله الى سدة الرئاسة بعد الجولة الثانية من الإنتخابات الرئاسية ، والسبسي متزوج من شاذلية سعيدة فرحات وله منها ولدان وبنتان هم آمال ومحمد حافظ وسلوى وخليل ويقطن السبسي بضاحية سكرة من ولاية اريانة أحدى ولايات إقليم تونس العاصمة.

جمّد قائد السبسي نشاطه في الحزب الاشتراكي الدستوري عام 1971 على خلفية تأييده إصلاح النظام السياسي وفي عام 1974 وقع رفته من الحزب لينضم للمجموعة التي ستشكل عام 1978 حركة الديمقراطيين الاشتراكيين بزعامة أحمد المستيري.

الشتاء.. قائد الثورات التونسية

تونس - الحبيب الأسود

بالعودة الى التاريخ ،يمكن القول أن أبرز الإنتفاضات الشعبية التونسية كانت في فصل الشتاء ، فالثورة التونسية ضد الإستعمار الفرنسي إنطلقت في 18 يناير 1952 ليكون التحوّل الكبير في مسار المقاومة بقيادة الزعيم الحبيب بورقيبة والحزب الحر الدستوري والإتحاد العام التونسي للشغل ، وإتسعت دائرة الحراك الإجتماعي يوم 5 ديسمبر من العام ذاته بعد أن أقدمت منظمة « اليد الحمراء» الإستعمارية بإغتيال فرحات حشاد الزعيم الوطني ومؤسس إتحاد الشغل ،

وبعد الإستقلال حاولت مجموعة من العسكريين الإنقلاب على نظام الحكم والإطاحة بالرئيس الأسبق الحبيب بورقيبة في أواخر ديسمبر 1962

وتسمى محاولة انقلاب 24 ديسمبر 1962 أيضا بانقلاب الأزهر الشرايطي الذي كان أبرز وجوهها الى جانب الهادي القفصي ومحمد قيزة ، وقد القي القبض على المجموعة التي تضم قرابة 25 شخصا في 19 ديسمبر 1962 وبدأت محاكماتهم في 12 يناير 1963لتنتهي يوم 17 منه بصدور الأحكام القاضية بإعدام كلّ من عبد العزيز العكرمي والشيخ أحمد الرحموني والحبيب حنيني والهادي القفصي والأزهر الشرايطي وعمر البنبلي وصالح حشاني ومحمّد بركية ومحمّد قيزة والمنصف الماطري وعبد الصادق بن سعيد والمسطاري بن سعيد الذي هرب إلى الجزائر، بينما نال كلّ من البراطلي وساسي بويحيى الأشغال الشاقة المؤبّدة وتميم بن كامل وعلي كشك بن سالم وقدور بن يشرط والعربي العكرمي وأحمد التجاني 20 سنة أشغالا شاقة وعلي القفصي 10 سنوات

وفي يوم 22 يناير 1963 رفضت محكمة التعقيب الطعون التي قدّمها إليها بعض المتّهمين وأيّدت حكم المحكمة العسكرية الدائمة بتونس، وفي 23 منه رفض الحبيب

> بعد الإستقلال حاولت مجموعة من العسكريين الإنقلاب على نظام الحكم والإطاحة بالرئيس الأسبق الحبيب بورقيبة في أواخر ديسمبر 1962.

الحبيب بورقيبة

بورقيبة مطالب العفو التي قدّمها محامو المتّهمين، وفي 25 يناير صدر بيان في الصحف يعلن عن إعدام المتّهمين فجر يوم 24 يناير مع استثناء المنصف الماطري ومحمد قيزة بعد إبدال حكمهما من الإعدام إلى الأشغال الشاقة المؤبّدة.

وشهدت تونس أبرز حراك شعبي وإجتماعي ضد نظام الحبيب بورقيبة في 26 يناير 1978 وقاده الإتحاد العام العام التونسي للشغل من خلال إضراب عام تحوّل الى مواجهات دامية أدت الى سقوط مئات القتلى والجرحى ، وفي الليلة الفاصلة بين 26 و27 يناير 1980 عرفت مدينة قفصة (جنوب شرق) إعلان ثورة مسلحة قادها عدد من المعارضين التونسيين من ذوي الميولات الفكرية القومية وممن تدربوا على حمل السلاح في ليبيا ولبنان ووجدوا دعما من نظام العقيد الراحل معمر القذافي ،وقد تدخلت قوات الجيش لقمع تلك الإنتفاضة المسلحة ما أدى الى مقتل العشرات ثم إلى إعدام عدد من قيادات الحراك المسلح

وسرد وزير الداخلية آنذاك عثمان كشريد فقد سرد القصة على الوجه التالي:في الساعة الثانية من صباح الأحد 27 يناير 1980 استيقظ سكان مدينة قفصة التونسية على دوي الرصاص و انفجارات القنابل، وتبين أنه قد وصلت المدينة مجموعة من المسلحين انقسمت إلى ثلاث مجموعات الأولى توجهت إلى ثكنة احمد سليمي، والثانية إلى مركز الشرطة والثالثة إلى مركز الحرس الوطني، وكان هدفها احتلال المؤسسات التابعة للسلطة وفرض حصار عليها و إعلان حكومة مؤقتة تعمل على طلب مساعدات عاجلة من ليبيا التي كانت قد أعدت لإرسال مجموعات أخرى و أسلحة بواسطة الطائرات.

وقال كشريد : كانت الخطة في مرحلتها الأولى تقضي دخول مجموعة من ليبيا إلى تونس على أن تتسرب من الحدود الجزائرية، للتأكيد على الانطباع بأن الجزائر تؤيد هذه المجموعة، وكانت تضم 49 شخصاً. وكان في اعتقادهم أن هناك مجموعة أخرى تنتظرهم في قفصة ويقدر عدد أفرادها بـ400 شخص، لكن عندما وصلوا خاب ظنهم حيث وجدوا بانتظارهم 20 شخصاً فقط.

وهنا وقع ارتباك بين أفراد المجموعة، وبعد اخذ ورد فيما بينهم قرروا الهجوم من ثلاثة محاور، وعمدوا إلى الاستيلاء على عدد من السيارات الخاصة وعلى حافلة سياحية جزائرية بداخلها 44 شخصاً، وجعلوا منها حاجزاً لهم عند اشتباكهم مع قوات الأمن. كما أنهم قتلوا عدداً من المدنيين الذين رفضوا الانصياع لأوامرهم.

وعدد كشريد الخسائر البشرية فقال: كانت حصيلة المعارك حوالي 18 قتيلاً وجريح من المدنيين، ومقتل 38 من الحرس الوطني، و 3 من الشرطة، وجرح قرابة 90 من أفراد الحرس الوطني، واعتقال 42 من المعتدين.

ويعتبر عز الدين الشريف، هو القائد السياسي لهذه العملية. وهو من سكان مدينة قفصة، واحد المشتركين في محاولة الانقلاب ضد النظام التونسي في عام 1962م. و سجن على خلفية تلك المحاولة، لمدة عشرة سنوات. سافر بعد خروجه من السجن الى ليبيا، وقد بدأ الاعداد لعملية قفصة، بعد وصوله الى طرابلس في عام 1978م تقريبا. اما القائد الميداني، او العسكري للعملية، فهو أحمد المرغني، وكان ينتمي الى الجبهة القومية للقوى التقدمية التونسية. ينحدر من مدينة جرجيس بتونس، وقد ولد في عام 1941، وهاجر الى ليبيا للعمل في 1971.

> شهدت تونس أبرز حراك شعبي وإجتماعي ضد نظام الحبيب بورقيبة في 26 يناير 1978 وقاده الإتحاد العام العام التونسي للشغل من خلال إضراب عام تحوّل الى مواجهات دامية أدت الى سقوط مئات القتلى والجرحى.

ثوار تونسيون في يناير 1952

وبالاضافة الى المرغني، اشترك في قيادة العملية كل من: بالقاسم كريمي، حسين نصر العبيدي، عبد الرازق نصيب، العربي الورغمي، نور الدين الدريدي، محمد صالح المرزوقي، وقد وزعوا بينهم المهام المدنية والعسكرية، فبعضهم لمهاجمة مركز الشرطة، والبعض الاخر لمهاجمة الحرس الوطني، والبعض الاخر لمهاجمة مراكز الامن، وثكنات الجيش.

وفي 6 يناير 1984 شهدت تونس ما سمي بثورة الخبز ، وقد قادتها النقابات وشاركت فيها الفذآت الفقيرة والمحرومة من أبناء الشعب وأدت الى خسائر مهمة في الأرواح والممتلكات

انطلقت أحداث انتفاضة الخبز من مدينة دوز بالجنوب التونسي بمناسبة السوق الأسبوعية في 29 ديسمبر 1983 في شكل مظاهرات أدت إلى المواجهة بين المتظاهرين وقوات النظام العام. ثم انتشرت الظاهرة لتشمل مدينة قبلي و مدينة سوق الأحد المجاورتين في اليوم الموالي متخذة طابعا عنيفا بعد أن اتسعت لتشمل مدينة الحامة. ومع دخول مشروع الزيادة في أسعار العجين ومشتقاته حيز التنفيذ يوم 1 يناير 1984 شملت الحركة الاحتجاجية مناطق الشمال والوسط الغربي في الكاف والقصرين وتالة وبقية مناطق الجنوب في قفصة و قابس ومدنين، مما استدعى دخول الجيش لهذه المناطق بعد أن سجل عجز قوات النظام العام في الحد من توسع الانتفاضة.

ومع إعلان وزارة الداخلية يوم 2 يناير عن سقوط قتلى وجرحى في مناطق قبلي والحامة والقصرين وقفصة، دخلت المنطقة الصناعية بقابس في إضراب شامل ومسيرات كبرى شارك في تنظيمها كل من العمال والطلاب.

كما التحق طلبة الجامعات والمدارس الثانوية في مدن تونس و صفاقس بالشوارع معبرين عن رفضهم إلغاء الدعم عن العجين ومشتقاته. وفي يوم 3 يناير بلغت الانتفاضة أوجها وباتت المواجهة مفتوحة بين المتظاهرين من ناحية وقوات النظام العام والجيش من ناحية أخرى وأصبح العنف سيد الموقف فأحرقت المحلات والسيارات والمؤسسات والحافلات في شوارع العاصمة وضواحيها وفي كثير من المدن في الساحل وفي الداخل. لقد نجم

> انطلقت أحداث انتفاضة الخبز من مدينة دوز بالجنوب التونسي بمناسبة السوق الأسبوعية في 29 ديسمبر 1983.

منفذو هجوم قفصة في **1980**

عن ذلك إطلاق الرصاص وسقوط مزيد من القتلى والجرحى في صفوف المتظاهرين

وقرر رئيس الدولة أنذاك الحبيب بورقيبة تطويق شوارع العاصمة بواسطة الجيش وإعلان حالة الطوارئ ومنع كل تجمع بالطريق العام والساحات العامة يفوق ثلاثة أشخاص هذا علاوة على منع جولان الأشخاص والعربات من الخامسة مساء إلى السادسة صباحا. ورغم إقرار الوزير الأول محمد مزالي بأن تلك الإجراءات نهائية وغير قابلة للتراجع والمراجعة فإن المظاهرات المعادية للحكومة ولاختياراتها قد تواصلت في اليوم التالي أي يوم 4 يناير 1984 في كثير من مناطق البلاد وفي العاصمة وضواحيها. كما أن العطلة القسرية التي منحت للجامعات ومختلف المؤسسات التربوية أيام 4 – 7 يناير 1984 وما صاحب ذلك من اعتقالات في صفوف من تطلق عليهم الحكومة صفة «المجرمين والمخربين» لم يحل دون تواصل الحركة الاحتجاجية التي لم تتوقف إلا مع إعلان رئيس الدولة التراجع عن تلك الإجراءات وإعادة النظر في الميزانية الجديدة في فترة لا تتجاوز ثلاثة أشهر مع الأخذ بعين الاعتبار الظروف الاقتصادية المنهارة وعدم تحميل المواطن أعباء هذا التدهور.

وفي نوفمبر 1987 كانت حركة الإجاه الإسلامي (النهضة حاليا) تسعى عن طريق تنظيمها السري الى الإنقلاب على نظام الرئيس الأسبق الحبيب بورقيبة وكان من المنتظر أن تنفذ مخططها يوم الثامن من نوفمبر ، غير أن الوزير الأول أنذاك زين العابدين العابدين بن علي علم بالأمر ،وإعتمد على نص دستوري ،وبادر بالإطاحة ببورقيبة لأسباب قال أنها صحية قبل يوم واحد من موعد الإنقلاب المنتظر وضد بن علي في الشتاء.

وفي أوائل يناير 2008 بدأت أنتفاضة منطقة الحوض المنجمي ، جنوب غربي البلاد ، ضد نظام بن علي وإستمرت لعدة أشهر ، وفي ديسمبر 2010 شهدت مدينة سيدي برزيد (وسط) إندلاع الشرارة الأولى لإنتفاضة شعبية عارمة ضد النظام بعد أن بادر محمد البوعزيزي الشاب المعطل عن العمل بإضرام النار في جسده أمام مقر البلدية ، وسرعان ما إتسعات دائرة الحراك وشملت مناطق أخرى من البلاد بعد أحتضنها الإتحاد العام التونسي للشغل والأحزاب اليسارية والتقدمية ، وتداخلت فيها خيوط الغضب الداخلي بالتحريض الرّلام الخارجي من أجل تنفيذ مشروع الربيع العربي الذي سيتجاوز تونس فيما بعد وكان يوم 14 يناير 2011 موعدا للإطاحة بالرئيس الأسبق زين العابدين بن علي بعد سفره الى خارج البلاد في حادثة لا يزال يلفّها الكثير من الغموض

ومن خلال الوقوف عند هذه الأحداث ،يمكن القول أن ثورات وإنتفاضات تونس لا تكون إلا في الشتاء ولا تحقق أهدافها إلا مع برودة الطقس.

> في أوائل يناير 2008 بدأت أنتفاضة منطقة الحوض المنجمي ، جنوب غربي البلاد ، ضد نظام بن علي وإستمرت لعدة أشهر.

تونس 2011.. الإنقلاب الغامض

الحبيب الاسود

لم تعد ذكرى 14 يناير 2011 تمثّل أية أهمية رمزية تذكر للتونسيين الذين يرى أغلبهم أن ما حدث قبل سبع سنوات لم يكن ثورة ، كما تم الترويج لها سابقا ، وإنما انتفاضة شعبية نتجت عنها حركة تغيير لم ينبثق عنها مشروع وطني حقيقي ولا قيادة ثورية ذات رؤية متجاوزة للواقع ولا فكر ثوري يؤسس لتجربة سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية جديدة ، ما جعلها تنتهي الى تقسيم السلطة بين رموز النظام السابق والاسلامويين، وتضع البلاد في وضع صعب على جميع الصعد ، بحسب المحلل السياسي منذر ثابت الذي يضيف أن « ما قل وندر من التونسيين يتحدث عن ثورة ، بمن في ذلك السياسيون الفاعلون الذين انغمسوا في الصراع على كعكة السلطة والمصالح الشخصية والحزبية والفئوية ، وهم في أغلبهم لا يعترفون بأن ثورة قد حصلت في البلاد ، وإنما تختلف قراءاتهم لما حدث في 14 يناير 2011 بين أنتفاضة شعبية وإنقلاب قد يكون أمنيا أو عسكريا ، ولكن المهم أنه لم يكن عفويا ولا تلقائيا وإنما إريد له أن يكون التمرين الميداني الأول لما حدث في ما بعد بالمنطقة العربية »

توقد ضاربت الآراء واختلفت حول «ماهية » ما حدث منذ 17 ديسمبر 2010 وخاصة يوم 14 يناير 2011، وتساءل المحللون هل أن ما شهدته تونس انتفاضة أم ثورة شعبية ، في هذا الإطار قدم المؤرخ والقيادي في الجبهة الشعبية لطفي بن عيسى خلال مداخلته تحت عنوان «جدلية التمرد والتأسيس في الثورة التونسية» تعريف للثورة على أنها

> كشف مصدر مطلع نقلته صحيفة «النهار » المغربية عن الدور الكبير الذي لعبته الولايات المتحدة الأمريكية وجهاز مخابراتها في الثورة التونسية التي انتهت بتنحي الرئيس السابق زين العابدين بن علي عن السلطة.

زين العابدين بن علي

«ظاهرة اجتماعية تحمل في طياتها مسارين متلازمين :مسار تمردي شعبي ومسار تأسيسي إذا غاب أحدهما انتفى معنى الثورة» ،وأنه في غياب المسار التأسيسي لا تعدو الظاهرة أن تكون حالة هيجان وغضب واحتجاج تسكن بمجرد الإستجابة للمطالب التي قامت من اجلها وإزالة الأسباب التي ولدتها كما حدث في ثورة الخبز في يناير 1984 حيث أنه وقع امتصاص غضب الشارع بمجرد تراجع السلطة عن الترفيع في سعر الخبز ،وإلى حد ما الأزمات النقابية المتتالية وخاصة قمع قيادة الإتحاد التونسي للشغل اثر الإعلان عن الإضراب العام في 26 يناير 1978.

أما في غياب المسار التمردي الشعبي لن تكون الظاهرة سوى انقلاب سياسي الغاية منه إعادة ترتيب البيت والحفاظ على النظام القائم مقابل بعض الإصلاحات التي لا تمس بالجوهر كما حصل ذلك في 7 نوفمبر 1987.

وأضاف بن عيسى أنه «إذا توفر المساران معا حصل التغيير الجوهري ليشمل المنظومة السياسية والمنظومة الإجتماعية والمنظومة الإقتصادية ومنظومة القيم بدعم من الشعب وبتدبر سليم من قبل نخبه، عندئذ يجوز الحديث عن قيام ثورة».

واليوم بعد مرور سبع سنوات ، بات واضحا أن ما حدث في إطار ما سمي بالربيع العربي إنطلاقا من تونس لم يكن بمنأى عن المخططات الأجنبية ، خصوصا في ما يتعلق بالحالتين الليبية والسورية ، إضافة الى المران التمهيدي الذي شهدته تونس ومصر ، والذي كان سيشمل المنطقة العربية كافة بهدف التمكين لقوى الاسلام السياسي

وكشف مصدر مطلع من تونس في تصريح نقلته صحيفة « النهار » المغربية عن الدور الكبير الذي لعبته الولايات المتحدة الأمريكية وجهاز مخابراتها في الثورة التونسية التي انتهت بتنحي الرئيس السابق زين العابدين بن علي عن السلطة في الرابع عشر من يناير 2011 و«هروبه» من البلاد، في سيناريو محبوك يدخل فيه الانقلاب وتآمر الجيش التونسي مع المخابرات الأمريكية لإنهاء مسار بنعلي في قيادة تونس.

وأكد المصدر ذاته على أن الأمريكيين هم من كان وراء حالة عدم الاستقرار التي عاشتها تونس ما بين السابع عشر من ديسمبر 2010 حيث اندلعت الشرارة الأولى لثورة ما سمي بالربيع العربي، بسبب إقدام الشاب محمد البوعزيزي على إحراق نفسه تعبيراً عن غضبه على بطالته ومصادرة عربته التي يستغلها كبائع متجول مع قيام شرطية بصفعه أمام الملإ، وبين الرابع عشر من يناير 2011، حيث اضطر الرئيس بن علي إلى مغادرة البلاد.

ليلى بن علي

المصدر ذاته أكد على أن القليل من التونسيين يعرفون هذه الحقيقة، مشددا على أن النشرة الإخبارية لقناة تي اف 1 الفرنسية بتاريخ 27 من يناير 2011 تدمغ على هذه الحقيقة، أي حقيقة تدخل الأمريكيين في الرابع عشر من يناير 2011 بهدف رحيل بن علي عن البلاد في أسوإ السيناريوهات الانقلابية لرئيس كانت

له علاقات بالمخابرات الأمريكية وحكم تونس لمدة لا تقل عن 27 سنة من خلال أربع ولايات رئاسية متتالية.

المصدر ذاته أكد على أن الجنرال علي السرياطي الذي شغل منصب المدير العام لأمن رئيس الدولة والشخصيات الرسمية، لم يلعب دورا هاما في الانقلاب الذي تم ضد الرئيس بن علي متخفيا وراء الدولة، كما أكد على أنه مع مرور السنين تأكد التونسيون على أن الرئيس بن علي لم يهرب كما تم تداوله والترويج له ولكنه اضطر إلى مغادرة البلاد تحت إكراه شديد قوامه التآمر بين العديد من المؤسسات مع جهات خارجية على الشعب التونسي.

الفريق أول رشيد عمار

المصدر ذاته واستنادا إلى المتابعات الإعلامية للقناة التلفزية الفرنسية المذكورة أكد على أن غالبية التونسيين يعرفون أن الفريق أول رشيد عمار، قائد أركان الجيش الوطني التونسي وجيش الطيران التونسي والبحرية التونسية، كان له دور مهم في إنهاء عهد رئاسة زين العابدين بن علي لتونس بعد اندلاع الثورة التونسية نهاية عام 2010 ومطلع عام 2011، مشددا على أن رشيد عمار أدى مهمته تحت أوامر الأمريكيين. المصدر ذاته أكد على أن الذي يجهله التونسيون هو أن كمال مرجان وزير الشؤون الخارجية التونسي السابق (ورئيس حزب المبادرة الشريك في الحكومة حاليا) كان له دور بارز في الانقلاب على زين العابدين بن علي.

وحسب القناة الفرنسية فإنه إلى حدود الساعات الأخيرة من «رحيل» زين العابدين، كان كل من رشيد عمار وكمال مرجان على اتصال دائم ورسمي، بالأمريكيين، وأنهما من كانا وراء دفع الرئيس التونسي إلى مغادرة البلاد على وجه السرعة.

المصدر ذاته أكد أنه على الرغم من كشف الـ«1—» القناة الفرنسية لهذه الحقائق فإنها أخطأت التقدير في شيئين هامين أثناء تعليقاتها وتحليلاتها خلال متابعاتها للثورة التونسية وتداعياتها، يقول المصدر، أول هذين الشيئين هو أن رشيد عمار لم يرفض بتاتا أمر إطلاق الرصاص على المتظاهرين، وفي ذلك افتراء تم ترويجه انطلاقا من بلجيكا من طرف أحد المدونين (ياسين عياري) وفق مخطط للمخابرات الأمريكية التي كانت هيأت سلفا رشيد عمار للانقلاب بتقديمه كمنقذ للثورة التونسية، ذلك أن الواقع يؤكد أن رجال رشيد عمار وقناصته كانوا قد بدؤوا في إطلاق النار على المتظاهرين التونسيين منذ الثامن عشر من ديسمبر 2010 إلى نهاية يناير 2011، أما الشئ الثاني الذي أخطأت فيه القناة الفرنسية، يقول المصدر، فإن زين العابدين بن علي لم يخطط للتوقف في باريس أثناء مغادرته إلى السعودية، وكان من أهداف هذا الخطإ المتعمد اقترافه من طرف القناة الفرنسية هو إظهار أن فرنسا لا يمكنها أن تحتضن الديكتاتورات بالقدر الذي تساند فيه الثوار.

الجنرال علي السرياطي

المصدر المذكور أكد كذلك على أن الأمريكيين ولإنجاح مخططهم أكدوا لكمال مرجان أنه سيكون خلفا مباشرا

عبير موسي

لبن علي في السلطة بينما رشيد عمارلم يكن من الصعب إقناعه وهو الذي كان واحدا من عملاء المخابرات الأمريكية، لسنوات طوال، يقول المصدر، مشددا على أن هيلاري كلينتون كانت قبل يومين من تنحي بنعلي ومغادرته تونس صرحت من العاصمة القطرية إلى وكالة الأنباء الفرنسية و«رويترز» «أتمنى أن يساعد الجيش التونسي بن علي في المغادرة»..

الى ذلك ، نفت ليلى الطرابلسي حرم الرئيس الأسبق زين العابدين بن علي أن تكون الأحداث التي جعلت زوجها يترك السلطة، في 14 يناير 2011، ثورة شعبية عفوية، مدعية -في كتاب صدر في فرنسا- أن ما حصل «انقلاب مدبر» من الجيش وساسة محليين وقوى أجنبية.

وسردت الطرابلسي في مؤلَّفها «حقيقتي» (الصادر عن دار النشر الفرنسية «إديسيون لومومان») روايتها لأحداث أولى ثورات الربيع العربي -التي اندلعت شرارتها بإحراق الشاب محمد البوعزيزي نفسه في 17 من ديسمبر 2010- كاشفة كيف فوجئت صباح 14 يناير 2011 بتوافد جميع أعضاء عائلتها وبعض أفراد أسرة بن علي على بيتها في قرية سيدي بوسعيد قرب تونس العاصمة «تنفيذا لأوامر من على السرياطي» قائد الحرس الرئاسي في عهد الرئيس المخلوع.

وأضافت السيدة الأولى السابقة أن زوجها هاتفها في اليوم نفسه، واقترح عليها الذهاب مع اثنين من أطفالهما لأداء عمرة في السعودية «إلى أن يستتب الوضع خلال ثلاثة أيام أو أربعة».

وروت كيف فوجئت عندما التحقت ذلك اليوم بالرئيس المخلوع في قصر قرطاج، وتبين أن «لا أثر لأي حارس أمام المقر الرسمي الذي كانت أبوابه مشرعة».

وكشفت أن السرياطي انتهى به المطاف إلى إقناع بن علي بتوديع عائلته في مطار قاعدة العوينة العسكرية قرب العاصمة، ثم دفعه إلى الصعود إلى الطائرة بعدما أخبره بإمكانية قصف قصره أو اغتياله على يد حراسه الشخصيين.

وشددت زوجة بن علي على أن الرئيس السابق كان يفكر في العودة إلى تونس على متن الطائرة التي أقلته في اليوم نفسه وعائلته إلى جدة السعودية، لكن قائد الطائرة رفض.

وقالت: «الرئيس لم يكن ليصعد على متن الطائرة لولا إلحاح السرياطي».

وألمحت الطرابلسي إلى وقوف الجيش وراء خلع بن علي، وقالت إن «عناصر الشرطة أمروا، فجر 14 يناير/كانون الثاني، بتسليم أسلحتهم للجيش».

كما قالت إن بين نذر «الانقلاب» ما أسمته «العدد الاستثنائي للدورات التدريبية التي قدمتها بعض البلدان الأجنبية لشبان تونسيين في مختبرات تعلموا فيها استخدام المدونات».

من جانبها ، خرجت ابنة الرئيس السابق زين العابدين سيرين بن علي عن صمتها وافادت في تصريح منسوب إليها بأن والدها لم يتم إسقاطه من قبل ثورة شعبية كما أشيع وأنه لا علاقة للشعب التونسي برحيل والدها بل للأمريكان دور لعبوه في

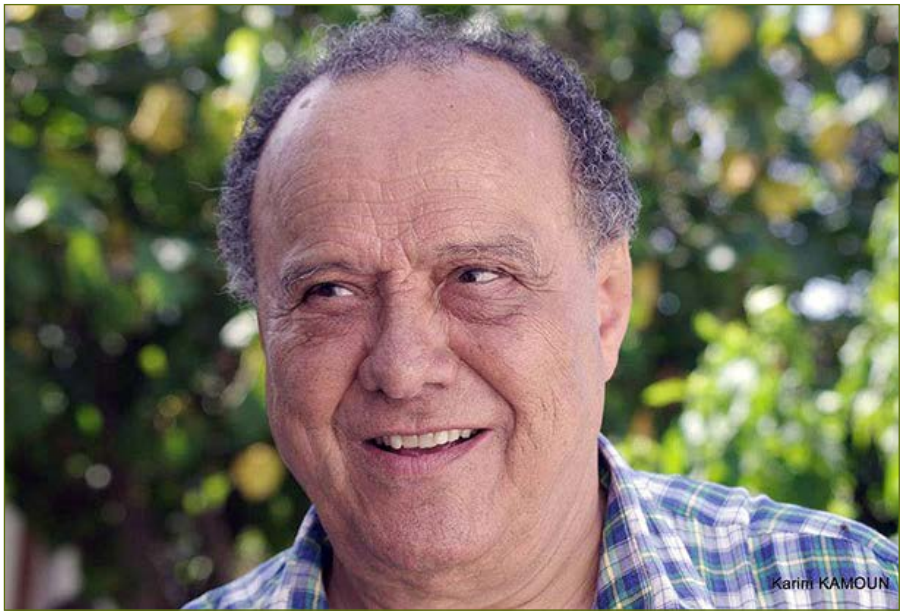

صالح الزغيدي

رحيل بن علي.

وأكدت أن ما حصل في تونس انتفاضة شعبية ذي طابع اجتماعي تنموي ومؤامرة غربية لإيصال الإخوان المسلمين إلي سدة الحكم وليست بثورة وأن ما حصل يوم 14 يناير 2011 انقلاب مدبر من قبال المخابرات الأمريكية.

واتهمت مدير الأمن الرئاسي علي السرياطي بالضغط علي والدها لمغادرة البلاد وقتيا وإيهامه بالعودة فجر صبيحة 15 يناير 2011 أي بعد الانقلاب بيوم واحد تحت إملاءات رئيس أركان جيش البر أنذاك رشيد عمار وذلك بتعليمات أمريكية وأشارت أن البوعزيزي الذي أضرم النار في جسده نتيجة التهميش والحرمان الاجتماعي لا علاقة له بالإطاحة بوالدها ولا بالثورة وأن الإعلام الأمريكي والقطري والفرنسي فبرك حادثة طارق البوعزيزي وقصته مع فايدة حمدي التي زعم أنها شرطية وقامت بصفعه علي وجهه موجهة أصابع الاتهام إلي الجيش التونسي بإطلاق النار علي المتظاهرين في الأحداث التي تلت انتفاضة 17 ديسمبر 2010 و 14 يناير 2011 لتأجيج المظاهرات الشعبية وبإدخال مرتزقة من قناصة مأجورين قامت بتجنيدهم دولة قطر بصفقة مع شركة بريطانية وذلك باتفاق مع الولايات المتحدة الأمريكية وحمايتهم وتسهيل دخولهم وتغلغلهم داخل أنحاء الجمهورية التونسية ومن ثم تهريبهم من خارج حدود الوطن بأوامر من جهاز المخابرات الأمريكية

ويبيّن الناشط الحقوقي صالح الزغيدي أن ما حدث في تونس قبل ست سنوات لم يكن ثورة من حيث المفهوم العام لأن أول ما تقوم به الثورة الحقيقية هو تغيير القيادة السياسية، ولكن هذا لم يحدث لأشهر عدة بعد الاطاحة بنظام بن علي، حيث كان رئيس الدولة فؤاد المبزّع ورئيس الحكومة محمد الغنوشي من القيادات الكبرى لنظام بن علي، ثم والى اليوم ما زالت أغلب الشخصيات الحاكمة في البلاد كرئيس الدولة الباجي قائد السبسي ورئيس البرلمان ورئيس البرلمان تنتمي إلى النظام السابق ، إذا ما الذي حدث ؟ يجيب الزغيدي بأنه كان «انتفاضة شعبية كبيرة ليس من أجل الحرية والديمقراطية ولكن من أجل المطالبة بالقضاء على البطالة وتحقيق التنمية الجهوية لمناطق تعرضت للتهميش والتفقير والحرمان »

والمشككون في حقيقة الثورة التونسية كثر ، ولم يعد مستغربا أن يعبروا عن مواقفهم في الندوات والمؤتمرات ووسائل الاعلام ، فمحمد الصحبي البصلي الدبلوماسي السابق ورئيس حزب المستقبل يؤكد بوضوح أنه لو عرف الشعب حقيقة ما حصل يومذاك لسقطت رمزية كلمة الثورة، وفق تعبيره ، بينما تؤكد القيادية في حزب حركة نداء تونس الحاكم عزيزة حتيرة أن ما حدث في تونس ليس ثورة بل هي انتفاضة لم تبح بجميع أسرارها بعد ،

ويرى عزيز كريشان،الناشط السياسي و المستشار السياسي للرئيس السابق منصف المرزوقي، إن «ما حدث يوم 14 يناير 2011 في تونس كان انقلاباً على إرادة الشعب و ليس ثورة»، فيما يشير وزير التربية في حكومة الترويكا والنائب البرلماني حاليا سالم الأبيض أن ما حدث يوم 17 ديسمبر 2010 بسيدي بوزيد ثم بالقصرين وبقية المناطق كان ثورة بينما ما حدث يوم 14 يناير كان انقلابا ،

ويبرز محمد الكيلاني زعيم الحزب الاشتراكي أن ما حدث في تونس انقلاب و ليس ثورة، معتبرا أنه لا يمكن الحديث عن ثورة دون رموز سياسية و قيادة و هدف واضح، ويضيف «

> والمشككون في حقيقة الثورة التونسية كثر ، ولم يعد مستغربا أن يعبروا عن مواقفهم في الندوات والمؤتمرات ووسائل الاعلام.

خرجنا يوم 14 يناير متظاهرين ورفعنا ما رفعنا من شعارات ثم عدنا سالمين، وفوجئنا بالحديث عن فرار بن علي من شاشات التليفزيون » واعدا بأن يصدر قريبا كتابا توثيقيا يقدم فيها تفاصيل الإطاحة بالنظام السابق من خلال معلومات مؤكدة حصل عليها من جهات أمنية كانت فاعلة في تلك الفترة

ودعا سفير تونس الأسبق بالمنظمة العالمية للتربية والثقافة والعلوم مازري الحداد التونسيين الى الإعتذار ، مؤكدا أن ما حدث كان انقلابا تم التدبير له بتنسيق بين الداخل والخارج ،

وقال الحداد في كتابه « الوجه الخفي للثورة التونسية » الصادر في باريس أن ما جرى في تونس لم يكن إلا انقلاباً قادته الولايات المتحدة الأمريكية مع دويلة قطر على نظام زين العابدين بن علي عبر استغلال التحركات الشعبية التي قررت الإطاحة به، مؤكداً أن الكل يعلم بملابسات وخفايا هروب بن علي ومن الذي دفعه للتوجه إلى السعودية تحديداً.

كما أكد المازري الحداد أن فوز حزب النهضة في انتخابات المجلس التأسيسي قي 2011 هو احتلال قطري أمريكي لتونس، واصفاً راشد الغنوشي بأنه المرشد الأعلى لما يسمّى «الثورة» ومشيراً إلى الدعم الذي تلقاه حركة النهضة من قطر والولايات المتحدة الأمريكية عبر قناة الجزيرة المنحازة بشكل واضح للإسلاميين فى تونس وغيرها.

أما رئيسة الحزب الدستوري الحر عبير موسي فقالت أن الشعب تعرض لخديعة كبيرة في 14 يناير 2011 ,و ان بن علي هو رئيس سابق لتونس وقاد البلاد طيلة 23 عاما وحقق الكثير من الانجازات مشيرة الى ان الحركة الدستورية تعتز بتاريخ الحزب الدستوري منذ تأسيسه الى اليوم بما في ذلك فترة العهد السابق التي شهدت العديد من الانجازات مؤكدة على حق بن علي في ان يعتبر رئيسا سابقا للبلاد.

كما نعت علي السرياطي مدير الأمن الرئاسي الأسبق ما حدث في 14 يناير بالانقلاب . وقال ان سمير الطرهوني المدير العام السابق لمكافحة الارهاب قام بانقلاب مدعوما بوحدات من الحرس والشرطة .

ولمح السرياطي الى وجود عناصر ارهابية شاركت في قتل المحتجين اثناء الثورة مشيرا ان الرصاص الذي تم استعماله في عمليات القتل لا تملكه وزارة الداخلية ولا الجيش التونسي .

> مازري الحداد: ما حدث في تونس كان انقلابا تم التدبير له بتنسيق بين الداخل والخارج.

حصاد سبع سنوات: الأوضاع الاجتماعية في تونس تتفاقم

هشام بن عمار

في 14 يناير 2011 انتفض التونسيون ضد الفقر والتهميش الاجتماعي والسياسي مطالبين نظام الرئيس الأسبق بن علي آنذاك بتوفير التنمية والشغل والحق في المواطنة ليدوا أنفسهم يقفون بعد سبع سنوات لم تخل من الأزمات يقفون على مشارف انتفاضة ثانية تطالب بنفس المطالب بعد أن فشلت الحكومات الائتلافية في الاستجابة لمطالبهم.

ومن يختزل موجة الاحتجاجات التي تعصف بتونس خلال هذه الفترة في الانتفاض على رفع الحكومة للأسعار فإنه إما جاهل بالأوضاع العامة في تونس أو يفتقد للقراءة الموضوعية لتراكمات سبع سنوات عجاف لم يجن منها التونسيون سوى المزيد من التفقير والحرمان والتهميش الاجتماعي والسياسي باستثناء مسار ديمقراطي متعثر ومحفوف بعديد المخاطر حولته الأحزاب إلى غنائم سياسية.

لا تجاهر الطبقة السياسية سواء منها المؤتلفة في الحكم أو في المعارضة بأن موجة الاحتياجات النى اندلعت شرارتها بشكل مفاجئ في الجهات الداخلية المحرومة لتتوسع رقعتها وتشمل تونس العاصمة الخط الأمني الأحمر بأن موجة الاحتياجات تحولت إلى ما يشبه انتفاضة ثانية يطالب فيها غالبية التونسيين بالحق في المواطنة بما يعنيه ذلك من إشراكهم إشراكا حقيقيا وعمليا في صناعة القرار السياسي والتنموي.

ويشدد سياسيون وناشطون وخبراء في التنمية على ضرورة فهم الاحتياجات بناء على تراكمات تجربة السنوات السبع الماضية وما رافقها من إسقاطات لخيارات وبرامج غير واضحة الملامح ورؤى نخبة سياسية كانت قبل سقوط نظام بن علي تتحرك على هامش الخارطة الجيوسياسية كمعارضة راديكالية حالمة بإعادة رسم الخريطة بطريقة جذرية.

ومن المفيد هنا أن نشدد على أن تلك النخبة لم يكن لها دور يذكر في انتفاضة يناير المفاجئة التي قادها أهالي الجهات المحرومة من أبسط مرافق العيش الكريم ووجدت نفسها أمام طريق سالك إلى الحكم دون خالية من أي مشروع برامجي واضح.

ومن المفيد أيضا أن نشير إلى أن الراديكاليين من الإسلاميين واليساريين كانوا يحلمون باجتثاث دولة الاستقلال المدنية الي ركزها الزعيم الحبيب بورقيبة وبغرس دولة خلافة إسلامية أو دولة شيوعية متجهلين أن نظام بن علي نفسه كان يدير مؤسسات دولة قوية تعود نواتها الأولى إلى العام 1507 قادت مشروعا سياسيا وتنمويا حقق للتونسيين عديد المكاسب مهما كانت المؤاخذات المشروعة خاصة في جانبها الديمقراطي.

وهم اليوم يقفون، إسلاميين وعلمانيين ويساريين ووسطيين على مشارف أزمة هيكلية مرشحة لأكثر من احتمال جراء تداعيات تدني أدائهم سياسيا واجتماعيا وفشلهم في إدارة الشأن العام الذي لا يخلو من التعقيد وأيضا جراء مشهد سياسي متعدد فكريا وسياسيا يرفض من الأساس الخطاب الفضفاض والاستئصالي ولا يؤمن سوى بالبرامج الكفيلة لا بتحقيق أوهامهم وإنما الكفيلة بتوفير الحلول لمشاغل ومشكلات التونسيين.

> من يختزل موجة الاحتجاجات التي تعصف بتونس خلال هذه الفترة في الانتفاض على رفع الحكومة للأسعار فإنه إما جاهل بالأوضاع العامة في تونس أو يفتقد للقراءة الموضوعية لتراكمات سبع سنوات عجاف لم يجن منها التونسيون سوى المزيد من التفقير والحرمان والتهميش الاجتماعي والسياسي.

مسار ديمقراطي متعثر وغير مستقر

يقر التونسيون بأن المكسب الوحيد الذي تحقق منذ انتفاضة يناير يتمثل العملية السياسية الديمقراطية وفي الحريات العامة سواء منها السياسية بما والمدنية بما فيه طبعا حرية الرأي والتعبير غير أنهم يقرون بالمقابل بأن المسار الديمقراطي ما هو إلى تجربة متعثرة ومحفوفة بعديد المخاطر نتيجة تدني أداء الأحزاب السياسية والخلافات العميقة التي تشقها سواء من حيث المرجعية أو من حيث الخيارات والتوجهات.

وفي الوقت الذي تتبنى فيه حركة النهضة الإسلامية مرجعية عقائدية إسلامية رغم

فصلها العمل الدعوي عن النشاط السياسي تتبنى الأحزاب العلمانية مرجعية مدنية ملتبسة وغامضة تتراوح بين الإيديولوجيا الماركسية وبين مفهوم الوحدة الوطنية التي قادت على أساسها دولة الاستقلال مشروع التحديث الاجتماعي والسياسي.

يفوق عدد الأحزاب في تونس المئة حزب منها ما هو إسلامي ومنها ما هو علماني ومنها ما هو قومي ومنها ما هو وسطي ومنها ما هو اتخذت الوقوف في منزلة تقع بين المنزلتين إما يسار وسط أو لبرالي يحاول المزج الأعمى بين الهوية العربية الإسلامية وبين مفهوم الإيديولوجيا العلمانية القادمة من وراء البحر الأبيض المتوسط.

غير أن غالبية الأحزاب لا تعدو أن تكون سوى حبر على الورق إذ لا ينشط منها سوى عشرة أحزاب من بينها ما يصنف في خانة الأحزاب الكبرى مثل نداء تونس وحركة النهضة ومنها ما يصنف في خانة الأحزاب الصغرى مثل حزب آفاق تونس والحزب الجمهوري وحزب المسار والجبهة الشعبية وهي عبارة عن ائتلاف يساري.

وعلى الرغم من استصدار دستور يناير 2014 الذي يعد المكسب الثاني للتونسيين على الهنات ونقاط الضعف التي تضمنها وحدد فيه الخيارات والتوجهات الاستراتيجية بما فيها مدنية الدولة ومدنية العملية السياسية والحريات الأساسية فإنه لم يضمن لتونس انتهاج تجربة سياسية ديمقراطية متينة مشابهة للديمقراطيات العريقة.

وبعيدا عن تجربة حكومة الترويكا التي كانت تقودها حركة النهضة برئاسة حمادي الجبالي أولا ثم برئاسة علي لعريض ثانيا حالمة بتحويل تونس إلى دولة خلافة إسلامية وفشلت في إدارة مؤسسات الدولة وفي إدارة الشأن العام حتى أنها زجت بالبلاد في أزمة خانقة أجبرتها على التنحي من الحكم، بدت الحكومات الائتلافية التي تعاقبت على الحكم في تونس واجهتها قوة منفتحة على الخارطة السياسية وباطنها ضعف ووهن ينتهج سياسات خالية أي رؤية برامجية تقوده أياد مرتعشة مصابة بالرهاب السياسي.

تأسس المسار الانتقالي الديمقراطي التونسي منذ البداية على نوع من الهشاشة السياسية والضبابية البرامجية المرجعية بعد أن اختار الباجي قائد السبسي مؤسس نداء تونس في صائفة 2012 التحالف مع راشد الغنوشي زعيم حركة النهضة ويتفقا على قيادة الحكم الائتلافي مع عدد من الأحزاب اللبرالية الصغرى في مسعى إلى تأمين الاستقرار الحكومي والسياسي والاجتماعي أولا وفي مسعى إلى التشاركية الديمقراطية ثانيا.

وبمعنى سياسي عميق تأسست العملية السياسية الديمقراطية منذ بدايتها على الخطأ إذ استحال على حكام تونس الجدد والمتمرنين على الحكم صناعة تجربة ديمقراطية قوية تحظى بالثقة الشعبية والسياسية نتيجة هيمنة الحزبين الكبيرين على المسار الانتقالي واحتكارهما لمراكز القرار السياسي والإداري.

وحوّل كل من النداء والنهضة العملية السياسية الديمقراطية إلى ما يشبه الغنيمة يتقاسمان فيما بينهما عائدتها لا فقط على حساب الأحزاب الصغرة والمعارضة الممثلة أساس في الجبهة الشعبية وإنما أيضا على حساب غالبية التونسيين حتى أن المراقبين باتوا يصفون الحكم الائتلافي بحكومة النداء والنهضة لا أكثر ولا أقل.

وقاد استئثار الحليفان بالحكم بما في ذلك زرع أنصارهما في مؤسسات الدولة السياسية والإدارية إلى استضعاف الأحزاب الصغرى التي كثيرا ما اتخذ سخطها على النداء والنهضة يتخذ نسقا تصاعديا مشددة على أنها تتعرض إلى التهميش الممنهج بطريقة قاسية وجاحدة تتناقض تناقضا كليا مع المفهوم الصحيح للتشاركية الديمقراطية.

وفي ظل استغاثة الأحزاب الصغرى من سياسة الاستضعاف والتهميش من مراكز صناعة القرار التي قادت إلى أكثر من أزمة لاذ الحزبين المتحالفين بالتوافق على الاستنجاد بمفهوم الوحدة الوطنية، وهو مفهوم ركزه الحبيب بورقيبة غداة استقلال تونس عن الاستعمار الفرنسي العام 1956، ليتم تركيز تركيبة حكومية منذ عام تقريبا تحت عنوان «حكومة الوحدة الوطنية» برئاسة القيادي في النداء يوسف الشاهد .

غير أن هكذا خيار لم يساعد لا على الرفع من أداء الحكومة التي بدت بالنسبة لغالبية التونسيين تنتهج سياسة الأيادي المرتعشة في مواجهة الملفات الحارقة سياسيا وتنمويا وأمنيا ولا على تثبيت التشاركية الديمقراطية على أرض الواقع ما قاد بعدد من الأحزاب وفي مقدمتها الجمهوري وآفاق تونس من الانسحاب من الحكومة مطالبين بديمقراطية شفافة ونزيهة والقطع مع الديمقراطية المغشوشة التي يستضعف فيها القوي الضعيف.

وقبل احتفال التونسيين بالذكرى السابعة لانتفاضة يناير تحسس التونسيون أنهم يقفون على مشارف أزمة سياسية مشابهة لأزمة الترويكا تتغذى من طبقة سياسية هشة

> أن غالبية الأحزاب لا تعدو أن تكون سوى حبر على الورق إذ لا ينشط منها سوى عشرة أحزاب من بينها ما يصنف في خانة الأحزاب الكبرى مثل نداء تونس وحركة النهضة ومنها ما يصنف في خانة الأحزاب الصغرى مثل حزب آفاق تونس والحزب الجمهوري وحزب المسار والجبهة الشعبية وهي عبارة عن ائتلاف يساري.

فاقدة للوعي السياسي العميق بأوضاع البلاد الأكثر هشاشة كما تحسسوا أن العملية السياسية الديمقراطية باتت بين فكي أحزاب تخوض الحرب على المواقع بعيدا عن دورها في توفير حزام متين للتشاركية الديمقراطية بناء على مفهم الوحدة الوطنية.

وبدل أن تقود الأحزاب العملية الديمقراطية باعتبارها عملية سياسية من مشمولاتها دون غيرها تحولت الأحزاب والطقة السياسية بصفة عامة إلى معضلة وحجرة عثرة بعد أن غرقت في أزماتها الداخلية وخاصة نداء تونس الذي انشق ليلد من رحمه حزب «مشروع تونس» الذي يقوده اليساري محسن مرزوف فيما عصفت بحركة النهضة حالة من الارتباك والوهن تسللت إلى كيانها التنظيمي على خلفية التحالف ولكن أيضا على خلفية عياب السياسة الديمقراطية وتفرد الغنوشي بصناعة القرار.

ويقول أخصائيون في العلوم السياسية توازن العملية السياسية الديمقراطية التونسية نسبيا لم تؤمنه الأحزاب السياسية إنما تؤمنه الدولة ومؤسساتها وأجهزتها لا فتين إلى أن تلك الأحزاب كثيرا ما استخدمت الدولة القوية كغطاء يخفي تدني أداءها وتدني ثقة التونسيين فيها حتى أنها نخرتها من الداخل وجردتها من هيبتها وأدائها في إدارة الشأن العام وخاصة في توفير التنمية والاستقرار والشغل والسلم الأهلي.

وتظهر عمليات سبر الآراء أجرتها مؤسسات تونسية وأجنبية تدني ثقة التونسيين في الأحزاب إذ هي لا تتجاوز نسبة 26 بالمئة مقابل ارتفاع ثقتهم في مؤسسات الدولة التي تتجاوز نسبة 90 بالمئة لعدة أسباب منها عراقة الدولة ذاتها ومنها اعتبارها من قبل التونسيين الكيان الوحيد الذي يدينون له بالانتماء والولاء ومنها أيضا التقدم في مكافحة الإرهاب من قبل وحدات الجيش والأجهزة الأمنية.

ووفق الأخصائيون يستبطن تدني الثقة في الأحزاب المعنية الأولى بالعملية السياسي تدني الثقة في المسار الديمقراطي وهشاشة الثقافة السياسية التي تتبناها الطبقة السياسية في تونس التي تعودت حكم دولة مدنية مهابة وقاسية أحيانا بشأن خياراتها وتوجهاتها وقراراتها يقودها رئيس قوي سياسيا وإن لم يكن ديمقراطيا.

> يقول أخصائيون في العلوم السياسية توازن العملية السياسية الديمقراطية التونسية نسبيا لم تؤمنه الأحزاب السياسية إنما تؤمنه الدولة ومؤسساتها وأجهزتها لا فتين إلى أن تلك الأحزاب كثيرا ما استخدمت الدولة القوية كغطاء يخفي تدني أداءها وتدني ثقة التونسيين فيها.

اقتصاد على شفا الإفلاس

يجمع الأخصائيون في التنمية على أن الاقتصاد يعد أول المتضرر من انتفاضة يناير حتى أن تونس تكاد تلتحق بالسيناريو اليوناني بعد أن فشل حكام تونس الجدد في رسم خيارات وسياسات اقتصادية وتنموية واضحة على القطاع.

قبل الإطاحة بنظام بن علي نجحت تونس إلى حد ما في بناء اقتصاد ذي أداء مقبول مقارنة بالإمكانيات المحدودة للبلاد وندرة الثروات الطبيعية إذ تبرز المؤشرات أن نسبة النمو العام 2014 كانت في حدود 5 بالمئة وهي نسبة معقولة نتيجة انتهاج سياسات اقتصادية برامجية كانت كفيلة بالرفع من أداء غالبية القطاعات الحيوية وفي مقدمتها قطاع الصناعات المعملية وغير المعملية وقطاع الطاقة وقطاع السياحة وقطاع الاستثمار الخارجي نتيجة حالة الاستقرار آنذاك.

غير أن الفوضى النسبية الاجتماعية والسياسية التي عصفت بتونس خلال السنوات السبع الماضية وغياب سياسات برامجية وإصلاحات هيكلية قادت بالمكاسب الاقتصادية إلى الوقوف على شف الإفلاس إذ تراجعت نسبة النمو إلى الحضيض ولم تجاوز صفر فاصل 5 بالمئة العام 2015 لترتفع قليلا العام2017 إلى 1 بالمئة ثم إلى 2 بالمئة العام 2018 بعد أن توقفت المئات من المصانع عن النشاط وتراجعت عائدات قطاع الطاقة وخصة قطاع الفوسفاط بنسبة تفوق 40 بالمئة.

وتقول الحكومة إنها تخطط إلى رفع نسبة النمو خلال العام 2018 إلى 3 بالمئة.

كما انخفض عدد السياح العرب والأجانب ليستقر في حدود مليوني سائح بعد أن كانت تونس وجهة لأكثر من 2 مليون سائح نتيجة المخاوف من غياب الاستقرار الاجتماعي والأمني واستشراء العمليات الإرهابية، وأيضا نتيجة مغادرة المستثمرين الأجانب البلاد باتجاه المغرب خاصة وعدد من البلدان الأخرى المستقرة وبعد أن كان عدد المؤسسات الاستثمارية الأجنبية يفوق 2000 مؤسسة خلال فترة حكم نظام بن علي فإن عددها اليوم لا يتجوز العشرات لتنخفض نسبة عائدات الاستثمار الخارجي إلى أقل من 22 بالمئة وفق إحصائيات مؤسسات تونسية متخصصة.

لم تجر الحكومات المتعاقبة في تونس أي إصلاحات هيكلية من شانها لا فقط الرفع من

أداء الاقتصاد المنظم بل حتى البقاء عليه كما كان قبل سقوط نظام بن واكتفت بسياسة يصفها الخبراء بـ«سياسة الترقيع» من خلال بعض إجراءات لم تقد سوى إلى إنهاك غالبية المؤسسات الاقتصادية والقطاعات الحيوية الاستراتيجية.

وتظهر القراءة المقارنة بين الأوضاع الاقتصادية قبل الانتفاضة وبعدها أن المؤشرات تراجعت بشكل خطير خلال السنوات السبع الماضية إذ تفاقم عجز موازنة الدولة ليبلغ 6 بمئة العام 2017 بعد أن كان في حدود 1 فاصل 3 بالمئة فقط ما دفع بالحكومة إلى التخطيط إلى خفض عجز الموازنة إلى 4 فاصل 9 بالمئة مع نهاية العام 2018 في مسعى إلى تخفيف الضغط موارد الدولة.

وقاد عجز الموازنة إلى إغراق تونس في التداين التي ارتفعت نسبتها إلى نحو 55 بالمية من الناتج المحلي الإجمالي بعد أن استقرت العام 2010 في حدود 40 بالمئة.

ويحذر خبراء وسياسيون من تداعيات تفاقم التداين الخارجي على المستوى السياسي مشددين على أن «التداين يعد مدخلا للإملاءات الخارجية سواء من قبل شركاء تونس وفي مقدمتها بلدان الاتحاد الأوروبي التي تستأثر بنسبة 80 بالمئة من المبادلات التجارية أو من قبل المؤسسات الإقليمية والدولية المانحة وفي مقدمتها صندوق النقد الدولي الذي عادة ما يشترط سياسيات معينة مقابل الاقتراض.

وتساور الخبراء السياسيون مخاوف من أن يقود التداين الخارجي إلى ارتهان القرار السيادي بشأن مختلف السياسات الاقتصادية والاجتماعية والخيارات السياسية بما فيها العملية الديمقراطية إلى ضغوط شركاء تونس والمؤسسات المانحة.

وتقر الحكومة بأن تمويلات تونس العام 2018 إلى نحو 5 مليار دولار 65 بالمئة منها متأت من تمويلات الشركاء والمؤسسات الإقليمية والدولية المانحة أي ما يعادل حوالي 2 فاصل 9 مليار دولار ما يعني أن الادباتت غارقة بشكل قياسي في التداين الخارجي ما يملي عليها إجراء إصلاحات هيكلية كبرة منتجة تنعش الاستثمار.

وتراجع احتياط تونس من العملة الصعبة إلى مستويات قياسية ليستقر في حدود إلى 112 يوما من التوريد فقط العام 2017 مقابل 147 يوما العام 2010 فيما ارتفعت نسبة التضخم من 4 فاصل 4 العام 2010 إلى نحو 5 بالمئة العام 2017 أما العجز التجاري فقد ارتفع العام 2017 إلى نحو 8 بالمئة من الناتج الداخلي الخام بعد أن كان يقدر العام 2010 بـ 4 فاصل 8 بالمئة ويقدر حجمه الخبراء بنحو 3 مليار دولار.

أما نسبة التضخم التي كانت العام 2010 في حدود 4 بالمئة فقد ارتفعت إلى 6 بالمئة العام 2013 خلال فترة حكومة الترويكا بقيادة النهضة لتنخفض قليلا العام 2017 إلى نحو 5 بالمئة غير أنها تواجه صعوبات قاسية في ظل تدهور قيمة الدينار التونسي مقارنة بالدولار الأمريكي والأورو الأوروبي.

ويجمع أخصائيون في التنمية وعلم الاستراتيجيات أن أزمة الاقتصاد التونسي هي أزمة هيكلية لا قطاعية مطالبين الحكومة بالتعجيل بإطلاق إصلاحات كبرى من شأنها أن تنعش قطاع الاستثمار بقسميه المحلي والأجنبي مشددين على أن «إنقاذ الاقتصاد من الإفلاس يستوجب انتهاج سياسات منتجة خاصة وأن حجم التداين الخارجي لا يتم توظيفه في الاستثمار وإنما يوجه إلى تغطية النفقات العمومية نتيجة عجز الموازنة.

> تساور الخبراء السياسيون مخاوف من أن يقود التداين الخارجي إلى ارتهان القرار السيادي بشأن مختلف السياسات الاقتصادية والاجتماعية والخيارات السياسية بما فيها العملية الديمقراطية إلى ضغوط شركاء تون والمؤسسات المانحة.

أوضاع اجتماعية محتقنة

ألقت الأزمة السياسية والاقتصادية بتداعياتها السلبية على الأوضاع الاجتماعية وفيما كان التونسيون الذي انتفضوا ضد الفقر والتهميش والحرمان في يناير 2011 يتطلعون إلى أن توفر لهم الدولة مقومات العيش الكريم والتنمية والشغل والبنية الأساسية لم سياسات الحكومات المتعاقبة سوى إلى تعميق التردي الاجتماعي لتستفحل لدى غالبية اتجاه الرأي العام حالة من الإحباط ممزوجا بالسخط الشعبي كثيرا ما أشعلت الاحتقان الاجتماعي والاحتجاجات التي لم تخل أحيانا من العنف.

وخلال السنوات السبع الماضية بدت تونس وكأنها تشق مسلكا وعرا تعصف به احتجاجات عارمة تهدأ أحيانا لتندلع شرارتها أحيانا أخرى وتؤجج احتقانا اشد استعصى على الحكومات المتعاقبة لا فهمه ولا تنفيسه من خلال امتصاص الغضب الشعبي الذي أخذ نسقا تصاعديا مرشحة تداعياته إلى عدة احتمالات.

وتظهر القراءة في الشأن الاجتماعي أن السخط الشعبي مستفحل في الجهات الداخلية المحرومة مثل محافظة سيدي بوزيد مهد انتفاضة يناير والقصرين وقفصة والقيروان

الواقعة في الوسط، وسليانة والكاف وجندوبة وباجة الواقعة في شمال غرب البلاد، ومدنين وتطاوين الواقتين في الجنوب ومستفحل أيضا في أحياء شعبية بائسة متاخمة للمدن الكبرى وخاصة تونس العاصمة وتوصف بالأحزمة الحمراء.

ويجد السخط الشعبي في غياب المرافق الأساسية للعيش الكريم بما فيها المياه الصالحة للشرب وارتفاع نسبة الفقر والبطالة وقودا لتأجيج التظاهر ضد حكومات متعاقبة بدت ضعيفة ولم تتوصل إلى الإصغاء المدروس لمشاغل المحرومين والاستجابة لمطالبهم وحقوقهم الاقتصادية والاجتماعية إذ يكاد لم يتحقق شيئا يذكر على الرغم من أن كل حكومة تعهدت بتصدير الملف الاجتماعي ضمن أولويات أولوياتها.

والمفارقة العجيبة أنه في الوقت الذي انتفض فيه المهمشون والعاطلون عن العمل والمحرمون على نظام بن علي مطالبين بعيش يليق بالبشر لم تقد السياسات التي انتهجتها الحكومات المتعاقبة سوى إلى تعميق معضلات التونسيين لتزج بالبلاد في أزمة هيكلية عامة لتقف على مشارف انتفاضة ثانية لنفس الأسباب تضاف إليها الأزمة السياسية وظواهر أخرى وفي مقدمتها استشراء الفساد وبروز طبقة مخملية ثرية ثراء فاحشا متأت بطريقة غير مشروعة دون توفر آليات رقابة الدولة.

المؤشرات المتوفرة بعد سبع سنوات من الوعود والتعهدات تؤكد المفارقة في مختلف المجالات الاجتماعية إذ ارتفعت الفقر بنسبة عامة في حدود 32 بالمئة أي أن ثلث التونسيين باتوا يصنفون ضمن فئة الفقراء، وتتعمق المفارقة أكثر في الجهات الداخلية وفي الأحياء الشعبية حيث تتراوح بين 50 و60 بالمئة ما يبدو بالنسبة للأخصائيين في العلوم الاجتماعية التنموية أن السنوات السبع الماضية ركزت مجتمعا آخر بعيدا عن نمط المجتمع التونسي الذي كان ينبني على طبقة وسطى تمثل 70 بالمئة منه وفئة محدودة من الأثرياء وأخرى من الفقراء.

ولا يتردد الأخصائيون في التحذير من أن المجتمع التونسي يسير باتجاه الانشطار إلى مجتمع مخملي ثري ثراء فاحش ومجتمع فقير فقرا مدقعا في ظل حالة التفقير التي تتعرض لها الطبقة الوسطى حتى أن شرائحها السفلى باتت تصنف ضمن خانة الفقراء مثل موظفي القطاع العام والأجراء وصغار الصناعيين والتجار والمزارعين.

أما البطالة فهي تمثل في تونس معضلة المعضلات في ظل تفاقم بطالة حاملي الشهادات الجامعية العليا وتقدر نسبتها العامة بنحو 15 بالمئة وفق الإحصائيات الحكومية غير أن الخبراء يقولون إنها تتجاوز 20 بالمئة وتشكل خطرا اجتماعيا بل إنسانيا حتى أن الآلاف من الشباب بات يراهن على الهجرة السرية وقوارب الموت باتجاه السواحل الجنوبية الإيطالية حالما بالرفاه ليكتشف في حال وصوله أنه هرب من جحيم إلى جحيم أشد لظى تغذيها ثقافة عنصرية كثيرا ما تعمق مأساتهم. ووفق دراسة أعدتها «جمعية العاطلين عن العمل» في أكتوبر 2017 حول البطالة في الجهات الداخلية وفي الأحياء الشعبية تتراوح نسبة البطالة ما بين 44 بالمئة و63 بالمئة في صفوف الشباب وتسجل أعلى نسبتها في محافظات سليانة وسيدي بوزيد والقصرين ومدنين لتصل إلى نحو 77 بالمئة وهو مؤشر مفزع كثيرا ما التقطه الإرهابيون لتجنيد الآلاف من الشباب بعد عملية غسل الادمغة.

ويبدو أن الاحتجاجات خلال العامين الإثنين الماضيين أخذت منى سياسيا لم يقع التعامل معه بوعي إذ رفع المهمشون من سقف ونوعية مطالبهم، إذ بعد أن كانوا يطالبون بتوفير مستلزمات العيش الكريم باتوا يطالبون بالحق في المواطنة وضمان حقوقهم لا الاقتصادية والاجتماعية فقط وغنما أيضا بحقوقهم السياسية وإشراكهم في العملية السياسية باعتبارهم مواطنين شانهم شأن بقية التونسيين.

ويرى أهالي الجهات الداخلية والاحياء الشعبية أن الحكومات المتعاقبة جردتهم من حق المواطنة وأنهم «مواطنون من درجة ثانية» في دولة ينص دستورها على أن جميع التونسيين متساوين في الحقوق والواجبات ترعاها وتحميها دون إجحاف.

ويؤشر مفهوم «مواطنون من درجة ثانية على أن الاحتقان الاجتماعي يستبطن غبنا سياسي مضافا إلى الغبن الاجتماعي ليضفي على المظاهرات والاحتجاجات أبعاد سياسية ليس أقلها السخط على السلطة المركزية التي تحتكر القرار السياسي والإداري في حين يطالب الأهالي بحقهم المشروع في التشاركية الديمقراطية.

ويشدد مراقبون وسياسيون على أنه من الإجحاف الحديث عن الديمقراطي في ظل غياب الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لجميع التونسيين وخاصة المهمشين منهم ملاحظين أن الديمقراطية كل لا يتجزأ مهما كانت الدواعي.

> يجد السخط الشعبي في غياب المرافق الأساسية للعيش الكريم بما فيها المياه الصالحة للشرب وارتفاع نسبة الفقر والبطالة وقودا لتأجيج التظاهر ضد حكومات متعاقبة بدت ضعيفة ولم تتوصل إلى الإصغاء المدروس لمشاغل المحرومين والاستجابة لمطالبهم وحقوقهم الاقتصادية والاجتماعية.

وإذا علمنا أن 77 بالمئة من التونسيين يقولون، وفق عمليات سبر للآراء أجرتها مؤسسة «سيغما كونساي» التونسية أن «البلاد تسير باتجاه الخطأ» نستنتج الاحتجاجات التي ما انفكت تعصف بتونس عي في عمقها احتجاجات تستبطن غضبا شعبيا سياسيا لا اجتماعيا فقط وإنها تؤشر على معارضة شعبية لسياسات الحكومات المتعاقبة.

نجاحات أمنية في مكافحة الإرهاب

من الإجحاف، كما يرى أكثرية التونسيين أن تجب الأزمة الهيكلية التي تشهدها تونس النجاحات الأمنية التي حققتها البلاد في مكافحة الإرهاب إذ قادت وحدات الجيش وقوات الأمن جهود مضنية في التصدي للإرهابيين الذين وجهوا ضربات موجعة لكيان الدولة المدنية في مسعى لبناء إمارة إسلامية وتغيير نمط تدين التونسيين.

وعلى الرغم من أن إرهابيي تونس كانوا يتصدرون قائمة إرهابيي تنظيم الدولة داعش يتبوا العشرات منهم مراكز قيادية متقدمة فقد فشلت الظاهرة الإرهابية إلى حد الآن على الأقل تنفيذ مخططاتها لا فقط نتيجة جهود الدولة وإنما أيضا نتيجة رفض التونسيين الاصطفاف وراء مقاتليها وتمسكهم بالإسلام المعتدل الوسطي والمتسامح وأيضا تمسكهم بهويتهم الوطنية وبكيان الدولة المدنية.

تبدو المعطيات بشأن الإرهابيين شحيحة نظرا لطبيعة الظاهرة الإرهابية نفسها غير أن ذلك لا يمنع من أن تونس تحولت خلال السنوات السبع الماضية إلى خزان للإرهابيين إذ يقدر أخصائيون في الإسلام السياسي أن عدد الإرهابيين التونسيين يفوق 5000 آلاف مقاتل وهو رقم في غاية الخطورة خاصة وأن المجتمع التونسي مجتمع منفتح إلى حد اللبرالية وتغلب عليه ملامح الحداثة وشراهة فرحة الحياة.

ولئن نجح تنظيم الدولة الإرهابي في توجيه ثلاث ضربات موجعة شملت الأولى المتحف الأثري بباردو وسط العاصمة تونس العام في مارس من العام 2015 وشملت الثانية فندقا سياحيا في جوان من نفس العام وشملت الضربة الثانية مدينة بن قردان الجنوبية في مارس 2016 فقد فشل في تركيز تنظيم مهيكل في شكل إمارة تابعة للتنظيم الأم نتيجة تفكيك المئات من الخلايا المتوثبة في الجبال وفي المدن.

غير أن الخبراء الأمنيون يحذرون من أن الإرهابيين مازالوا يشكلون خطرا على تونس ولا يمكن التسليم بفكرة القضاء عليهم مشددين على تضييق الخناق عليهم في ليبا وفي سوريا وفي العراق سيدفع بهم إلى العودة لتونس ليشكلوا قنابل بشرية موقوتة قابلة للانفجار في أي لحظة مستغلين هشاشة الأوضاع والأزمة وتداعياتها.

سياسة خارجية حذرة

في اعقاب انتفاضة يناير كادت حركة النهضة التي تقود حكومة لترويكا آنذاك جر الدبلوماسية التونسية إلى سياسة المحاور وخاصة المحور التركي القطري لتحيد خلال عامين عن خط السياسة الخارجية التونسية الذي كثيرا ما نأى بنفسه عن الارتهان لسياسة المحاور الإقليمية والدولية متشبثا بمبدأ توازن العلات النسبي.

غير أنه منذ تولي قائد السبسي رئاسة الدولة استعادت تونس شفافية سياساتها الداخلية وقام السبسي المسؤول على رسم سياسة تونس الخارجية بزيارات إلى عدة بلدان عربية وأجنبية لإصلاح ما أفسدته الترويكا ومن تلك البلدان الجارة الجزائر والمملكة العربية السعودية ودولة الإمارات والولايات المتحدة الامريكية وفرنسا ...

غير أن زيارة الرئيس التركي رجب طيب أردوغان التي قام بها مؤخرا إلى تونس اثارت الكثير من الجدل الممزوج بالتوجس والمخاوف من بشأن التقارب من المحور التركي والقطري ورأت غالبية اتجاهات لرأي العام والطبقة السياسية أن الزيارة سابقة من نوعها وطالبت ريس الدولة بانتهاج سياسات خارجية بعيدا عن أي محور بناء على خدمة المصلحة الوطنية والنأي بتونس عن مستنقعات المحاور.

تظهر القراءة في حصاد السنوات السبع في تونس أن البلاد وعلى الرغم من أنها تعد تجربة متفردة في المنطقة لم تتوصل بعد لا إلى الاستقرار الحكومي والسياسي ولا إلى إنعاش الاقتصاد ولا إلى توفير الاستقرار الاجتماعي نظرا لسقف المطالب المرتفع مقابل الإمكانيات المحدودة وما تشهده البلاد خلال هذه الفترة من أزمة حادة يؤكد ذلك.

غير أن ذلك لا ينفي أن تونس تمكنت خلال السنوات الماضية من تركيز مسار انتقالي ديمقراطي وهو لئن كان متعثرا وربما هشا فإنه يمثل أبرز المكاسب إلى جانب الحريات الأساسي المدنية منها والسياسية في مجتمع مسيس إلى حد النخاع.

من الإجحاف، كما يرى أكثرية التونسيين أن تجب الأزمة الهيكلية التي تشهدها تونس النجاحات الأمنية التي حققتها البلاد في مكافحة الإرهاب إذ قادت وحدات الجيش وقوات الأمن جهود مضنية في التصدي للإرهابيين الذين وجهوا ضربات موجعة لكيان الدولة المدنية في مسعى لبناء إمارة إسلامية وتغيير نمط تدين التونسيين.

تعرف على أسباب الاحتجاجات الشعبية في تونس

بوابة افريقيا الاخبارية
Afrigatenews.net

1. 7 يناير: انطلاق مسيرات شعبية في عدد من المناطق التونسية
2. المسيرات دعت إليها تنسيقية فعاليات مدنية وسياسية
3. تم تنظيمها احتجاجا على غلاء الأسعار وقانون المالية
4. الحكومة تعتبرها زيارات ضرورية لتغطية العجز
5. المعارضة تطالب بضرورة مراجعتها
6. عدد من أحزاب المعارضة أعلنت مساندتها للمسيرات
7. أحزاب الحكم اعتبرتها دعوات غير مبررة للعنف
8. المسيرات تطورت إلى اشتباكات عنيفة مع القوى الأمنية
9. الاشتباكات تسببت في مقتل أحد المتظاهرين بضواحي العاصمة
10. تسببت أيضا في إيقاف العشرات من الشبان
11. السلطات تتهم الموقوفين بالسرقة والتخريب
12. اعتبرها كثيرون الأعنف منذ الإطاحة بين علي في 2011